

أحمد قاسم حسين | Ahmed Qasem Hussein*

نبيل حسين | Nabil Hussein*

"هويات متصدعة": قراءة في تحولات الهوية الوطنية السورية اعتمادًا على نتائج المؤشر العربي في سورية 2025

"Fragmented Identities": An Analysis of Transformations in Syrian National Identity Based on the Findings of the 2025 Arab Opinion Index in Syria

تتناول هذه الدراسة تحولات إدراك الهوية الوطنية في سورية خلال مرحلة ما بعد النزاع، انطلاقًا من إشكالية رئيسة تتمثل فيما يلي: كيف يعيد السوريون تعريف هويتهم الوطنية في ظل إعادة تشكّل الدولة؟ وتسعى الدراسة إلى سد فجوة في الأدبيات عبر الربط بين مقاربات الهوية من الناحية النظرية من جهة، وتحليل كمّي لبيانات استطلاع المؤشر العربي في سورية لعام 2025 من جهة أخرى، وقد اعتمدت نموذج الانحدار اللوجستي في اختبار أثر المتغيرات الديموغرافية، والسوسيو-اقتصادية، والتعليمية، والطائفية، والتفاعلات بينها. وتُظهر النتائج أن الهوية الوطنية في سورية لا ترتبط بقوة بالخصائص الفردية التقليدية، بل تتشكل أساسًا عبر السياق السياسي والمكاني، مع بروز أثر التعليم العالي والتفاعل بين الطائفة والإقليم. وتخلص إلى أن هذه الهوية ليست بنية ثابتة، بل هي عملية مبنية باستمرار وإن كانت عناصرها المؤسسة تبدو ثابتة، وترتبط بإعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والمساواة. وتوصي بالاستثمار في التعليم، وتعزيز الثقة بالمؤسسات، ومعالجة التفاوتات الإقليمية.

كلمات مفتاحية: الهوية الوطنية، سورية ما بعد النزاع، الطائفة، الإقليم، إعادة بناء الدولة.

This study examines transformations in the perception of national identity in Syria during the post-conflict period, addressing the central question: How are Syrians redefining their national identity amid the reconfiguration of the state? The study seeks to fill a gap in the literature by connecting theoretical approaches to identity with a quantitative analysis of data from the 2025 Arab Opinion Index survey in Syria. It employs a logistic regression model to examine the effects of demographic, socioeconomic, educational, and sectarian variables, as well as their interactions. The findings indicate that national identity in Syria is not strongly associated with conventional individual-level characteristics; rather, it is shaped primarily by political and spatial contexts, with higher education and the interaction between sectarian affiliation and geography emerging as significant factors. The study concludes that national identity is not a fixed structure but rather an ongoing process of construction, even if its constitutive elements may appear stable. This process is closely linked to rebuilding the state on the foundations of citizenship and equality. The study recommends investing in education, strengthening trust in institutions, and addressing regional inequalities.

Keywords: National Identity, Post-conflict Syria, Sectarianism, Region, State Re-building.

* باحث أول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Senior Researcher, Arab Center for Research and Policy Studies.

Email: ahmed.hussein@dohainstitute.edu.qa

** محرر أول، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Senior Editor, Arab Center for Research and Policy Studies.

Email: nabil.hussein@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

لتحليل إمريقي يرصد تصورات السوريين لهويتهم الوطنية، ويختبر العوامل المرتبطة بها بطريقة منهجية. ومن ثم، تسعى الدراسة إلى توضيح نتائج هذا الاستطلاع في تحليل محدّدات إدراك الهوية الوطنية في سورية، عبر الجمع بين إطار نظري يعرّف هذه الهوية بوصفها بناءً تاريخياً - اجتماعياً متحوّلاً، وتحليل كمي يعتمد نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي لقياس أثر الخصائص السوسيو-اقتصادية والديموغرافية والجغرافية في تشكيل هذه التصورات.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى الإسهام في سدّ فجوة قائمة في الأدبيات متعلّقة بالحالة السورية، من خلال الربط المنهجي بين النظرية والقياس، وتقديم قراءة تحليلية لتحوّلات الهوية الوطنية في مجتمع يمرّ مرحلة إعادة تشكّل عميقة. ولا تسعى الدراسة إلى تقديم وصف معياري للهوية الوطنية "المنشودة"، بقدر ما تركّز على فهم أنماط إدراكها كما تعبّر عنها آراء السوريين أنفسهم، وما تتضمّنه هذه الأنماط من دلالات على مستقبل التماسك الاجتماعي وإعادة بناء الدولة في سورية ما بعد النزاع.

أولاً: الهوية الوطنية بوصفها بناءً اجتماعياً - سياسياً متحوّلاً

1. الهوية الوطنية والجماعة السياسية المتخيّلة

تُعَدّ الهوية الوطنية من أشدّ المفاهيم إشكالية في العلوم الاجتماعية؛ نظراً إلى تداخل أبعادها التاريخية والثقافية والسياسية، وارتباطها بتجارب جماعية متغيّرة لا يمكن اختزالها في تعريف واحد ثابت. غير أن "القاسم المشترك" بين معظم نظريات القومية الحديثة يتمثل في النظر إلى هذه الهوية بوصفها بناءً اجتماعياً - تاريخياً تشكّل في سياقات سياسية محددة، وليست معطىً طبيعياً أو جوهراً أزلياً سابقاً للدولة والمجتمع الحديثين⁽¹⁾. ووفقاً لهذا المنظور، تُفهم الأمة باعتبارها نتاج عمليات طويلة من التخيّل الجماعي، والتنظيم السياسي، وإنتاج المعنى المشترك، وليست كياناً متجانساً قائماً بذاته.

يُعدّ إسهام بندكت أندرسون من أكثر الإسهامات تأثيراً في هذا السياق، وذلك من خلال تعريفه الأمة بوصفها "جماعة سياسية متخيّلة"⁽²⁾؛ فهي متخيّلة، في رأيه، لأن أفرادها، مهما بلغ عددهم أو درجة

شهدت سورية منذ بدء أحداث الثورة، في 15 آذار/ مارس 2011، تحولات عميقة في بنية الدولة والمجتمع، أدت إلى إعادة طرح سؤال الهوية الوطنية الجامعة وعلاقتها بالهويات المحلية. فقد أفضى تحوّل الثورة إلى حرب هُجّر فيها الملايين داخل البلاد وخارجها، وانتعشت فيها النزعات الهوياتية المحلية والجهوية والطائفية والعشائرية، إلى تشظّي المجتمع السوري ودخوله مرحلة تذرر جماعتي، لمصلحة تبلور شعور بالهوية الوطنية الجامعة. ومن ثم، أضحى السؤال "من نحن بوصفنا سوريين؟" ملحاً على المستويين الشعبي والنخبوي، بعيداً عن الخطابات الرسمية التي حاول النظام السابق تكريسها كأيديولوجيا قومية جعلت من هوية السوريين الوطنية غير معرّفة بسبب تغليب التوجه القومي العروبي. وقد حلّ عشية سقوط نظام بشار الأسد، في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، شعار طرحه السوريون بعفوية "ارفع رأسك فوق أنت سوري حر"، محل الشعار الذي كان يردّده النظام بأن سورية هي "قلب العروبة النابض".

تاريخياً، لا تنفصل هذه التحوّلات عن تاريخ تشكّل الدولة السورية الحديثة، ولا عن أنماط الحكم التي سادت فيها، غير أنّ المرحلة التي أعقبت سقوط نظام بشار الأسد، منحت هذا السؤال بعداً جديداً؛ إذ وجدت سورية نفسها أمام ضرورة إعادة بناء العلاقة بين الفرد والدولة، وصياغة عقد اجتماعي جديد، يكون تعريف الهوية الوطنية أحد مرتكزاته الأساسية. وفي ظل هذا التحوّل، تبرز تساؤلات مركزية عن كيفية إدراك السوريين هويتهم الوطنية اليوم: ألا تزال فكرة الهوية الوطنية الواحدة قادرة على استيعاب التنوع الاجتماعي الإثني الواسع والمعقد الذي ذرّته سنوات الصراع، أم أنّ تصورات الهويات الخاصة باتت أكثر حضوراً في الوعي العام أم أنّ تصور الهويات والانتماءات المحلية الثقافية والإثنية لا يتعارض مع تصور هوية وطنية جامعة؟

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده أنّ الهوية الوطنية هي بناء اجتماعي - سياسي يتكون باستمرار، ويتأثر بعوامل متداخلة كثيرة، من بينها موقع الأفراد اجتماعياً، ومستويات التعليم والتنشئة الاجتماعية، والأوضاع الاقتصادية، والسياقات الجغرافية - السياسية التي يعيشون ضمنها. وبذلك، لا يمكن فهم تحولات هذه الهوية في سورية بمعزل عن الشروط المادية والاجتماعية التي أعقبت الصراع، ولا بمعزل عن تجارب الأفراد المتباينة مع الدولة، والعنف والعدالة والانتماء.

في هذا الإطار، يُعدّ استطلاع المؤشر العربي الذي أُجري في سورية، في الفترة 25 تموز/ يوليو-آب/ أغسطس 2025، أول مسح وطني واسع النطاق للرأي العام السوري بعد انهيار النظام السياسي، بمعنى انهيار نظام النخبة السياسية الحاكمة دفعة واحدة؛ إذ تتيح البيانات فرصة

1 بندكت أندرسن، الجماعات المتخيّلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 62.

2 المرجع نفسه، ص 63.

الشرعية في نظر مواطنيها، وقد بينت كيفية تحول مشاعر الولاء الوطني إلى قوى يسهل شحنها وتعبئتها لمصلحة الدولة. ويوضح هوبزبوم أن الدول توظف آليات الاتصال المتنامية، وفي مقدمتها المدرسة الابتدائية، لنشر صورة الوطن وتراثه وعُرس الانتماء فيه وربط الأفراد بالدولة وعلمها، وأنها غالباً ما تبتدع تقاليد، بل أوطاناً كاملة لهذا الغرض. وبهذا المعنى، فإن قوة الهوية الوطنية، من هذا المنظور، تكمن في قدرة الدولة على إعادة إنتاجها باستمرار عبر مؤسسة التعليم تحديداً، وهو ما يجعلها إطاراً فعالاً للانتماء السياسي على الرغم من حداثة نشأتها التاريخية⁽⁵⁾.

ويترب على هذا التصور أن الهوية الوطنية عملية سردية متجددة تُعاد صياغتها باستمرار، فهي ليست كياناً مكتماً أو ثابتاً. وقد أسس أندرسون لهذا الطرح حين لاحظ أن مفهوم الهوية، شأنه شأن الشخصية الفردية، لا يمكن أن يُستعاد بالتذكر المباشر، حيث يُسرد من جديد في كل مرة؛ ذلك أن كل تحول عميق في الوعي الجمعي يستدعي ضروباً مميزة من النسيان، تنبثق منها، في ظروف تاريخية معينة، روايات وسرديات جديدة عن الجماعة الوطنية. ومن هنا، يستنتج أندرسون أن سرية الأمة، خلافاً لسرية الفرد ذات البداية والنهاية الواضحتين، لا يمكن كتابتها "نزولاً في الزمن" من أصل محدد نحو الحاضر، بل الممكن الوحيد هو صياغتها "صعوداً في الزمن"؛ انطلاقاً من حاضر سياسي متغير يُعاد منه، باستمرار، بناء الماضي وتأويله وفقاً لحاجاته الراهنة. وبذلك، فإن حدود الجماعة المتخيلة، ومعايير الانتماء إليها، ومعاني الوطنية ذاتها، تتبدل بتبدل أنماط الحكم والتحويلات الاقتصادية وتجارب الصراع أو الاستقرار؛ إذ إن كل سياق سياسي جديد يفرض إعادة سرد للهوية الوطنية مناسبة له⁽⁶⁾. وتأسيساً على ما تقدم، تصبح الهوية الوطنية قابلة للتحليل بوصفها متغيراً اجتماعياً متجدد السرد، لا حقيقة فوق تاريخية ثابتة؛ وهو ما يفتح مجالاً لدراساتها إمبيريقياً، من خلال رصد تصورات الأفراد ومواقفهم إزاء الانتماء والاندماج والاختلاف.

وانطلاقاً من ذلك، يوفّر مفهوم "الجماعة السياسية المتخيلة" إطاراً تحليلياً أساسياً لفهم تحولات الهوية الوطنية في المجتمعات التي مرّت بمراحل اضطراب أو إعادة تشكّل عميقة. فهو يسمح بفهم إمكانيات لكيفية ضعف الروابط الوطنية أو تذرّرها أو إعادة بنائها، وفقاً للشروط الاجتماعية والسياسية القائمة، من دون افتراض انهيار نهائي أو حتمي لفكرة الأمة ذاتها. ويتيح هذا الإطار، أيضاً، الانتقال

تماسكهم، لن يعرف بعضهم البعض الآخر معرفة مباشرة، ومع ذلك يتقاسمون تصوراً ذهنياً مؤداه أنهم جزء من جماعة واحدة. ويشير هذا التخيل إلى نمط خاص من الروابط الاجتماعية التي تُبنى رمزياً، وتُختبر واقعياً عبر الإحساس بالانتماء والولاء والاستعداد للتضحية من أجل الجماعة السياسية. وبهذا المعنى، فإن الهوية الوطنية حقيقية في آثارها وسلوكياتها، حتى إن كانت متخيلة في أصل تشكّلها.

ينطلق أندرسون في تحليله من رفض التصورات الجوهرانية المتعلقة بالأمة، التي تفترض أنه توجد خصائص ثقافية أو إثنية ثابتة تسبق تشكّل الدولة الحديثة. ويُبرز بدلاً من ذلك دور التحولات البنوية المرتبطة بصعود الحداثة، ولا سيما انتشار الطباعة بلغات قومية وتوحيد اللغة المكتوبة والتعليم، في خلق فضاءات رمزية مشتركة تسمح لأفراد لم يلتقوا قط بأن يتخيّلوا أنفسهم جزءاً من كيان سياسي واحد⁽³⁾. فالأمة، وفقاً لهذا التصور، بوصفها نتاجاً لمنظومات تواصل ومعرفة حديثة وتفاعل بين البنى الاقتصادية والتقنيات الثقافية الحديثة، أعادت تنظيم إدراك الناس لذواتهم وللآخرين ضمن حدود سياسية محددة، وهي ليست نتاج الدم أو العرق أو الدين. وقد أدّى هذا التحول إلى إعادة تنظيم علاقة الأفراد بالجماعة السياسية، بحيث بات الانتماء الوطني ممكناً خارج الأطر القروية أو الدينية المباشرة.

يتيح هذا التصور البنائي بشأن الهوية الوطنية تجاوز الثنائية التقليدية بين "الهوية الحقيقية" و"الهوية المصطنعة"؛ فالمسألة من هذا المنظور، لا تكون متعلقة بمدى أصالة الهوية أو زيفها، بل بكيفية تشكّلها تاريخياً، وبالشروط الاجتماعية والسياسية التي تجعلها فاعلة في وعي الأفراد؛ ذلك أن هذه الهوية، وإن كانت حديثة النشأة تاريخياً، ومرتبطة أساساً بتطور الدولة، وتحديداً الدولة الحديثة التي شهدت في نماذجها كلها مرحلة بناء مركزي للهوية، لا تقل واقعية عن أيّ رابطة اجتماعية أخرى؛ إذ تتجسّد في الممارسات السياسية، وفي الاستعداد للتضحية، وفي تمثيلات السيادة والحدود. ويلفت أندرسون الانتباه إلى أن الأمم استطاعت، على الرغم من كونها تخيلات حديثة العهد تاريخياً لا يتجاوز عمرها قرنين، أن تستنهض لدى ملايين البشر استعداداً للموت من أجلها؛ وهو ما يُفضي إلى استنتاج أن مصدر قوة الهوية الوطنية لا يكمن في قِدَمها، بل ينبغي التماسه في الجذور الثقافية للقومية⁽⁴⁾.

ويُعزّز هذا التصور البنائي المتعلق بالهوية الوطنية ما قدّمه إريك جيه هوبزبوم في تحليله نشوء القوميات الحديثة بعد عام 1870؛ إذ يربط بين تنامي الديمقراطية وحاجة الدول والأنظمة إلى اكتساب

5 إريك جيه هوبزبوم، الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة، ترجمة مصطفى إبراهيم علي حجاج (أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة؛ دار الكتب الوطنية، 2013)، ص 86، 88.

6 أندرسون، ص 306-308.

3 المرجع نفسه، ص 101-110.

4 المرجع نفسه، ص 65.

تدريجياً عبر اللغة المشتركة والتعليم والرموز الوطنية⁽¹⁰⁾. والعلاقة بين الأمرين، في تحليله، علاقة اعتماد؛ فكلما كانت المواطنة قوية وغنية بالحقوق والواجبات، كان "جسر" الانتماء إلى الدولة متيناً. وكلما ضعفت المواطنة وتراجعت حقوقها، تضعضع هذا الجسر؛ فتلجأ الأنظمة السلطوية عندئذ إلى فرض هوية وطنية مصطنعة من فوق، بدلاً من تركها تتبع من مواطنة حقيقية. وبهذا المعنى، يكتسب مفهوم الجماعة المتخيلة عند بشاره بُعداً سياسياً واضحاً، فالسؤال الأهم كيف تصمد هذه الأمة عملياً، وهو ما يتوقف في رأيه على مدى رسوخ المواطنة نفسها.

2. الهوية الوطنية بين الحداثة والجذور الرمزية

على الرغم من أن الهوية الوطنية مبنية حديثاً، وفقاً لمقاربة الجماعة السياسية المتخيلة، فإن اختزال نشوء هذه الهوية في التحولات الحداثية وحدها يظل قاصراً عن تفسير قدرتها على الاستمرار والتجذر الاجتماعي. فالهويات الوطنية، وإن كانت نتاجاً لعمليات سياسية وتنظيمية حديثة، غالباً ما تستند إلى مخزون سابق قار من الرموز، وذاكرة تاريخية، فضلاً عن اللغة، والعناصر الثقافية المشتركة التي تمنحها عمقاً اجتماعياً واستمرارية زمنية.

غير أن الإشارة إلى هذا المخزون الرمزي ذي الثقل الأنثروبولوجي لا تعني افتراضاً لوجود أمة قائمة قبل الحداثة السياسية التي تعيد، أيضاً، تنظيم مواد رمزية سابقة وتمنحها شكلاً وطنياً جديداً في مفهوم الأمة. ويبرز هذا البعد بوضوح في المقاربة الإثنية - الرمزية التي طوّرها أنتوني سميث، والتي تسعى إلى تجاوز التعارض الحاد بين المقاربات الحداثية البحتة التي ترى الأمة اختراعاً سياسياً حديثاً، والمقاربات الجوهريانية التي تفترض وجود هويات قومية ثابتة ومتوارثة.

تنطلق هذه المقاربة من فرضية مفادها أن الهوية الوطنية الحديثة، على الرغم من ارتباطها بالدولة والمؤسسات الحديثة، تستمد جزءاً مهماً من مشروعيتها وقدرتها على التعبئة من رموز جمعية أقدم، مثل الأساطير المؤسسة، والذكريات التاريخية المشتركة، واللغة، والطقوس، والدين، وأنماط الانتماء الثقافي. وبحسب سميث، فإن الهويات الوطنية الحديثة لا تنشأ من العدم، بل تنشأ من خلال إعادة تأويل وحدات ثقافية أقدم، يطلق عليها مصطلح "إثنية" Ethnie، وهي تتكوّن من ستة عناصر رئيسة: اسم جمعي مميز، وأسطورة الأصل المشترك، وذكريات تاريخية مشتركة، وعنصر واحد أو أكثر من عناصر الثقافة المشتركة التي تميزها من غيرها، والارتباط بوطن محدد،

من النقاشات المعيارية المرتبطة بـ "ما ينبغي أن تكون عليه الهوية الوطنية" إلى تحليل واقعي لكيفية إدراكها وتخيّلها من الأفراد في لحظة تاريخية معينة.

وتلتقي مقارنة الجماعة السياسية المتخيلة مع أطروحة إرنست غيلنر المتعلقة بالأمة والقومية، والتي ترفض اعتبار الهوية الوطنية امتداداً طبيعياً أو تاريخياً لجماعات ما قبل الدولة الحديثة. فخلافاً للمجتمع الزراعي القائم على تمايز أفقي حاد بين الجماعات المحلية، يفرض المجتمع الصناعي على أفرادها تدريباً تعليمياً معيارياً وعاماً، سابقاً لأي تخصص مهني ومشتركا بين الجميع؛ ففي الاقتصاد الحديث، يُبنى العمل على التواصل بلغة مفهومة ومعايير مشتركة، لا على مهارات متوارثة تنتقل محلياً داخل الجماعة الصغيرة⁽⁷⁾. ومن خلال الحاجة البنيوية - وليس من خلال أي جوهر إثني أو ثقافي سابق - تنشأ، بحسب غيلنر، حاجة إلى "ثقافة عليا" موحدة ومعممة تسندها الدولة وتعيد إنتاجها عبر التعليم.

ويرى غيلنر أن القومية هي التي تُنتج الأمم، وليست الأمم هي التي تُنتج القومية. فالأهم، بهذا المعنى، نتاج تبلور جديد تفرضه شروط التنظيم الاجتماعي الحديث، وليست معطى تاريخياً سابقاً ينتظر من يعبر عنه سياسياً. وبذلك، تُفهم الهوية الوطنية بوصفها استجابة بنيوية لمتطلبات هذا التنظيم، وليست تعبيراً عن روابط إثنية أو ثقافية سابقة بذاتها⁽⁸⁾.

غير أن مقارنة الجماعة السياسية المتخيلة، على أهميتها التأسيسية، تظل في حاجة إلى استكمال يربط بين التخيّل الجماعي والبنية المؤسسية التي تجعله مستقرّاً وفعالاً. وهنا يقدم عزمي بشاره إضافة مهمة محورها فكرة المواطنة. فهو يرى أن الهوية الوطنية تُبنى أساساً على المواطنة الفعلية؛ أي على ما يحصل عليه الأفراد من حقوق، وما يُطلب منهم من واجبات، بوصفهم مواطنين متساوين في الدولة. ويسمّي بشاره هذا النوع من الروابط "الأمة المدنية" أو "المواطنة" Civic Nation، وهي رابطة تجمع كل مواطني الدولة بصرف النظر عن أصولهم الإثنية أو الدينية، وتجعل من الدولة دولة الجميع لا دولة فئة بعينها⁽⁹⁾.

غير أن المواطنة وحدها، بحسب بشاره، لا تكفي؛ فتماسك الهوية الوطنية يحتاج أيضاً إلى بُعد ثقافي ووجداني جامع، تصنعه الدولة

7 Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 1983), pp. 26-29, 47-49.

8 Ibid., pp. 55-56.

9 عزمي بشاره، "تأملات في مسألة الهوية"، تبين، العدد 41 (صيف 2022)، ص 33.

يتأثر مكاناتهم الاجتماعية، ومستويات تعليمهم، ودرجة اندماجهم في مؤسسات الدولة الحديثة. ويشير سميث، في معرض مناقشته لأطروحة غيلنر، إلى أن التعليم العام الإلزامي الموحد يُعد الأداة المركزية التي توفرها الدولة الحديثة وحدها لصهر السكان في ثقافة موحدة قابلة للتعبئة السياسية، على نحو يجعل التعليم قناة رئيسة لإعادة إنتاج الرموز الوطنية وتحويل المخزون الثقافي إلى هوية فاعلة في وعي الأفراد⁽¹⁵⁾.

واستناداً إلى ذلك، يوفر اعتبار أن الهوية الوطنية هي نتيجة تفاعل بين الحداثة والجذور الرمزية إطاراً تحليلياً متماسكاً لفهم قدرتها على الاستمرار والتحول في آن واحد. ويرز، أيضاً، الكيفية التي تُعاد بها صياغة الرموز والذاكرة ضمن شروط سياسية واجتماعية متغيرة، وهو ما يجعل هذه الهوية عملية تقبل إعادة التعريف، لا كيانه ثابتاً أو منجزاً.

وبذلك، تقدم المقاربات الحداثيّة والمقاربات الإثنيّة - الرمزية مستويين تحليليين متكاملين؛ إذ يفسّر المستوى الأول شروط نشوء الأمة في إطار الدولة الحديثة، ويفسّر المستوى الثاني مصادر تجذرها الرمزي وقدرتها على الاستمرار. فالمواد الثقافية السابقة لا تُنتج في حدّ ذاتها الأمة، بل توفّر موارد يُعاد تنظيمها سياسياً ضمن مشروع وطني حديث، ويعاد إنتاجها من خلال التنشئة الاجتماعية. غير أن استقرار هذا المشروع يظلّ محكوماً بمدى قدرته على تجسيد المساواة والمواطنة في مؤسسات الدولة؛ فمن دون هذا الإطار المؤسسي، تتحوّل الرموز إلى سرديات قابلة للاستقطاب بدلاً من أن تكون أساساً لاندماج جماعي مستدام.

3. الهوية الوطنية بوصفها تصنيفاً سياسياً وسياًقياً

لا تكمن أهمية مقارنة الهوية الوطنية في تفسير نشأتها أو بيان جذورها الرمزية فحسب، بل في فهم الكيفية التي تعمل بها داخل المجال السياسي والاجتماعي المتحول أيضاً. فحتى المقاربات التي تؤكد طابع الهوية البنائي الحديث قد تقع في مِيل غير مقصود إلى التعامل معها بوصفها كياناً متماسكاً يمكن توصيفه بطريقة شبه مستقلة عن السياق السياسي والاجتماعي المتغير. بيد أن هذا المنحى تعرّض في العقود الأخيرة لنقدٍ منهجي متزايد في علم الاجتماع السياسي، ولا سيما لدى الباحثين الذين يحذرون من تشييء الهوية وتحويلها إلى وحدة تحليل صلبة، بدلاً من النظر إليها بوصفها عملية تصنيف ديناميّة تتشكّل عبر التفاعلات السياسية والخطابية والمؤسّساتية.

وشعور بالتضامن بين قطاعات واسعة من السكان. وبناءً على ذلك، تُفهم الجذور الرمزية بوصفها موارد ثقافية تنتظم ضمن ما يسميه سميث "مركب الأسطورة - الرمز" Myth-Symbol Complex، الذي يُعاد توظيفه وتعبئته في إطار مشروع سياسي حديث⁽¹¹⁾.

وهكذا، يتطلب التحول من إثنية إلى أمة ما يسميه سميث "الثورة الثلاثية"؛ الاقتصادية والإدارية والثقافية، وأبرز مظاهرها تشكّل الدولة الحديثة، وانتشار التعليم والمثقفين العلمانيين، وتأسيس الجماعة الإثنية عبر تحرك من العزلة إلى الحراك، ومن السكون إلى التعبئة، ومن الثقافة إلى السياسة⁽¹²⁾.

ولا يمكن، في هذا السياق، إغفال مكانة الدين والرموز الدينية في تشكّل الهوية الوطنية، ولا سيما في المجتمعات التي لم تعرف فصلاً حاداً بين المجالين الديني والسياسي. فالدين، في منظور أنطوني سميث، يمثل أحد العناصر الثقافية المشتركة التي تميز الجماعة الإثنية، إلى جانب اللغة والعادات والمؤسسات، ويمكن أن يسهم، عبر اندماجه في الذاكرة التاريخية والرموز والأساطير المؤسسة، في بناء الهوية القومية. غير أن طبيعة هذا الدور تتوقف على الكيفية التي يُعاد بها توظيف الدين داخل المشروع القومي؛ إذ قد يُقدّم بوصفه مكوناً ثقافياً جامعاً يعزز التضامن، أو يُستثمر سياسياً على نحو يؤدي إلى تعميق الانقسامات⁽¹³⁾.

ويكشف هذا البعد عن توتر دائم بين طابع الهوية الوطنية الحداثي المبني من خلال التنشئة الاجتماعية الأيديولوجية لأجهزة الدولة الحديثة وطابعها الرمزي؛ فيسرد سميث من بين الرموز والطقوس التي تجسد هذه الهوية وتجعلها قابلة لملاحظة الأفراد: الأعلام، والأناشيد الوطنية، والمواكب، والعملة، والأزياء الشعبية، ومتاحف الفلكلور، ونصب تخليد الشهداء، وطقوس إحياء ذكرى الموتى، إلى جانب الممارسات التربوية والأعراف العسكرية. ففوة الهوية تنبع من قدرتها على دمج هذه العناصر في سردية سياسية معاصرة يمكن تعميمها بالنسبة إلى جميع المواطنين⁽¹⁴⁾.

ويسمح فهم الهوية الوطنية، على هذا النحو المركّب، بتفسير التفاوت في قوة الانتماء الوطني داخل المجتمع الواحد؛ إذ لا يستوعب جميع الأفراد الرموز الوطنية ويؤولونها على نحو متجانس، فهذا

11 Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: Basil Blackwell, 1986), p. 15.

12 Ibid., pp. 154-155.

13 Ibid., pp. 20-23.

14 Anthony D. Smith, *National Identity* (Reno: University of Nevada Press, 1991), p. 77.

استناداً إلى ذلك، يغدو التعامل مع الهوية الوطنية بوصفها تصنيفاً سياسياً وسياقياً، لا كياناً جماعياً ثابتاً، مدخلاً ضرورياً لتحليلها إمبيريقياً؛ فبدلاً من افتراض وجود انتماءات صلبة يمكن قياسها كما لو كانت معطيات ثابتة، ينسجم مع منطق "التجمّع" المتغيّر لدى بروباكر أن يُصبح التركيز منصباً على تصورات الأفراد وموضوعهم الخطابي، وعلى الكيفية التي يتأثر بها هذا التموضع بمتغيرات اجتماعية واقتصادية وجغرافية. وبهذا المعنى، فإن ما يُرصد إمبيريقياً ليس "جماعات" قائمة، بل عمليات تصنيف وخطاب وتعبئة متجددة، تُفعل الهوية الوطنية عبرها أو تُهمّش بحسب موازين القوى والسياق؛ أي إنها نتيجة تفاعل مستمر بين الخطاب والسلطة والمؤسسة من جهة، وتجارب الأفراد المعيشة مع الدولة والمجتمع من جهة أخرى.

ثانياً: الهوية الوطنية في سورية وسياق إعادة التشكل

1. تشكّل الهوية الوطنية السورية ما قبل الاستقلال وبعده

لم تتبلور الهوية الوطنية السورية في سياق تاريخي طبيعي متدرّج، كما هو الحال في عدد من التجارب الأوروبية. لقد نشأت في سياق انقطاع سياسي حادّ بين مجال بلاد الشام الاجتماعي - الثقافي التاريخي، والكيان السياسي الذي أنشئ في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام 1918؛ إذ شكّلت اتفاقية سايكس - بيكو، ومن بعدها مقررات مؤتمر سان ريمو (نيسان/ أبريل 1920) في الانتداب الفرنسي (1920-1946)، لحظة تأسيس قسري لكيانات سياسية جديدة تمثّلت في الدويلات التي أنشأها الانتداب، وهو أمر ألقى بظلاله على مسار تشكّل الهوية الوطنية السورية منذ بداياتها الأولى. ويشير بدر الدين عرودي إلى أن الانتماء إلى الشام كان، قبل نشوء الدولة الحديثة، ذا طابع ثقافي - اجتماعي أكثر منه سياسياً؛ إذ كانت الهويات المحلية والدينية والمناطقية في بلاد الشام تاريخياً مدمجة ضمن فضاء السلطنة العثمانية التعددي إثنيّاً، ولم تُختبر بوصفها عناصر متنافسة داخل دولة قومية ذات سيادة، بل ضمن منظومة ولاءات متعددة المستويات. ومع الانتقال المفاجئ إلى نموذج الدولة الوطنية، برزت إشكالية الموازنة بين حدود سياسية جديدة ونسيج اجتماعي لم يُعرّف نفسه بعدُ بوصفه "أمة سورية" قائمة بذاتها⁽²¹⁾.

في هذا السياق، يقدّم روجرز بروباكر إسهاماً نقدياً مهماً من خلال دعوته إلى الانتقال من دراسة "الهويات" بوصفها جماعات قائمة بذاتها، إلى التفكير في الإثنية والعرق والأمة بمصطلحات فئات عملية، ومخططات معرفية، وأطر خطابية، ومشروعات سياسية، وأحداث طارئة، لا بوصفها جواهر أو كيانات ثابتة⁽¹⁶⁾. ويشير إلى أن الخطأ المنهجي الشائع، الذي يسميه "التصنيف المجموعي" Groupism، يتمثل في افتراض مفاده أنه توجد مجموعات قومية أو إثنية متجانسة داخلياً وذات حدود خارجية واضحة، حتى إذا كانت فاعلة موحدة ذات مقاصد مشتركة⁽¹⁷⁾.

وبذلك، تُفهم الهوية الوطنية باعتبارها إطاراً تصنيفياً يُفعل أو يُهمّش بناءً على الظروف السياسية وشكل السلطة وأنماط الصراع السائدة، وليس بوصفها خاصية ثابتة في الأفراد؛ إذ يؤكد بروباكر أن "درجة التجمّع" Groupness متغيرة وليست ثابتة، ولا يمكن افتراض وجودها سلفاً، فهي تتفاوت بين الجماعات المفترضة وداخلها، وقد تعلقو، أو تخفت، عبر الزمن؛ بحيث تبلغ ذروتها في لحظات استثنائية غير قابلة للاستمرار من "الغليان الجمعي"⁽¹⁸⁾.

وبناءً على ذلك، يكتسي التمييز بين الهوية بوصفها فئة تحليلية، والهوية بوصفها فئة ممارسة، أهمية خاصة؛ إذ إن التداول اليومي والسياسي المكثف لمصطلح "الهوية" باعتبارها فئة ممارسة لا يستلزم استخدامه بوصفه فئة تحليل علمي. ويميّز بروباكر بين هذين النوعين؛ فـ "فئات الممارسة"، وهو تعبير يستخدمه استناداً إلى بير بورديو، هي فئات التجربة الاجتماعية اليومية التي يطوّرها الفاعلون العاديون ويوظفونها، أمّا الفئات "البعيدة عن التجربة"، فهي التي يستخدمها المحلّلون الاجتماعيون⁽¹⁹⁾. لذا، ليس ما يُرصد في الواقع "جماعات" قائمة، بقدر ما هو عمليات تصنيف مستمرة تُنتج عبر الخطاب والمؤسسة والعلاقات السلطوية؛ ذلك أن "التشبيّه" ذاته عملية اجتماعية ولا يقتصر على أن يكون عادة فكرية سيئة لدى المحلل؛ بمعنى أنه من صميم ممارسة "رواد الفعل الإثنوسياسي" الذين يسعون، حين يُشيّئون الجماعات، إلى الإسهام في إنتاج ما يبدو أنهم يصفونه أو يسمونه فحسب⁽²⁰⁾. ويخلص هذا الطرح إلى أن الهوية الوطنية هي عملية تصنيف سياسي وسياقي متغيرة الفاعلية.

16 Rogers Brubaker, *Ethnicity without Groups* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004), p. 11.

17 Ibid., pp. 8-9.

18 Ibid., p. 4.

19 Ibid., p. 30.

20 Ibid., p. 10.

21 بدر الدين عرودي، "الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس: التاريخ والواقع والمستقبل"، أبحاث اجتماعية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2020، ص 15-21، شوهد في <https://acr.ps/1L9F2DI> في: 2026/2/15.

في السياق ذاته، تُبرز خلود الزغير أن نقاش هوية الدولة السورية في مرحلة ما بعد الاستقلال (1946-1963) شكّل محوراً مركزياً في سجلات التيارات السياسية المختلفة، التي بلورت تصورات متباينة بشأن مفهوم الأمة والقومية والدولة، وإن ظلّ تعريف الدولة الرسمي هو "الجمهورية السورية" في تلك المرحلة. وتلفت الزغير الانتباه إلى أن دستور عام 1950، على الرغم من كونه أول دستور عربي يتبنى النزعة الوحدوية لأيديولوجيا القومية العربية ويثبّت الصفة العربية للدولة السورية في مادته الأولى، لم يُقدّم صفة "العربية" على صفة "السورية"؛ إذ ظلّ يستخدم عبارتي "الجمهورية السورية" و"الشعب السوري" أو "الشعب السوري العربي". غير أن تجربة الوحدة مع مصر (1958-1961) مثّلت تحوُّلاً حاسماً؛ إذ أصبحت الجمهورية السورية جزءاً من "الجمهورية العربية المتحدة"، وتحولت العروبة من شعار أيديولوجي إلى إطار فعلي؛ ما أدى إلى تراجع حضور الهوية السورية الخاصة في الخطاب الرسمي⁽²⁶⁾. وبعد الانفصال، لم تتخلّ حكومة تلك المرحلة عن "الهوية العربية"، وحوّلت اسم الدولة إلى "الجمهورية العربية السورية"، في محاولة لنفي تهمة الانفصالية وإثبات التمسك بالهوية القومية العربية؛ وهنا تحديداً - بحسب الزغير - بدأت ظاهرة تقديم صفة "العروبة" على صفة "السورية" في النصوص الدستورية، وهي الظاهرة التي استمرت واستقرت لاحقاً في الدستور الدائم لعام 1973⁽²⁷⁾.

وفي قراءة موازية، يقدّم محمود باكير قراءة نقدية لمسار بناء الهوية الوطنية السورية، مؤكداً أن غياب مشروع وطني لبناء المواطنة السورية، في العقود التي سبقت تأليف كتابه، يُعزى إلى عمق الشعور القومي العربي وطغيانه عند كثير من السوريين، وأنه - على الرغم من الاستقلال عن الفرنسيين عام 1946 - لم يتصدّد أحد من النخبة السورية رسمياً لهذه المسألة الحيوية المتعلقة بماهية الهوية الوطنية ووجودها⁽²⁸⁾. ويستشهد باكير بتوصيف الدبلوماسي الهولندي نيكولاوس فان دام لطبيعة هذه الإشكالية، مفاده أن سورية حين استقلّت عام 1946 كانت "دولة" State من نواحٍ كثيرة من دون أن تكون "أمة" فلم تكن دولة-أمة بمعنى Nation-State، وكانت "كياناً سياسياً" Political Entity من دون أن تكون "مجتمعاً سياسياً"

واستناداً إلى ذلك، فإن الهوية الوطنية السورية ظلّت، طوال العقود الأولى، في حالة "وجود بالقوة" من دون أن تتحقّق "بالفعل"؛ أي إن مقوماتها الثقافية والاجتماعية كانت قائمة، لكنها لم تُترجم إلى إطار سياسي توافقي جامع، بسبب غياب سلطة وطنية قادرة على بلورة عقد مواطني يدمج المكونات المختلفة ضمن تصور مشترك للوطن⁽²²⁾. ويتقاطع هذا الأمر مع ما أورده زيدون الزعبي في تحليله الدساتير السورية المبكرة؛ إذ بيّن أن النصوص الدستورية تذبذبت بين مرجعيات عربية عامة وتأكيدات شكلية للسيادة، من دون أن تطور تعريفاً دقيقاً لـ "الأمة السورية" بوصفها جماعة سياسية ذات حدود رمزية واضحة⁽²³⁾. ويظهر تحليله كذلك أن الهوية في الدساتير المتعاقبة قُدّمت بوصفها مسألة نصّية رمزية، استدعي فيها الدين واللغة والانتماء العربي، من غير ربط منهجي بمفهوم المواطنة المتساوية أو بآليات مؤسسية لترسيخ الانتماء الوطني عملياً⁽²⁴⁾. وأسهم هذا الانفصال بين الخطاب الدستوري والممارسة السياسية في إبقاء الهوية الوطنية في مستوى التجريد، مع عدم تحولها إلى خبرة اجتماعية يومية متجذّرة في تجربة الدولة.

ومن منظور سوسيولوجي أوسع، يشير برهان غليون إلى الحالة السورية بوصفها مثلاً دقيقاً يدلّ على تحوّل الدولة إلى أداة لإنتاج الانقسام بدلاً من تجاوزه؛ فالنخبة الحاكمة، في تحليله، عمدت إلى استثمار مؤسسات الدولة نفسها في بناء عصبية طائفية موالية لها ومستندة إليها، وفي الوقت ذاته عملت على تفكيك التضامات الأهلية الأخرى كلها ومنعها من أن تتحول هي، أيضاً، إلى عصبيات موازية تحدّ من هيمنة هذه الطائفة المندمجة في الدولة. ويرى غليون أن نمو الشبكات الطائفية في هذا السياق شكّل من أشكال الالتفاف على تعطيل الحياة السياسية الشرعية، وليس تعبيراً عن سمة ثقافية راسخة في بعض المجتمعات، وأنه ناتج من إغلاق السوق السياسية أمام أي تداول أو تنافس حقيقي على السلطة؛ ومن ثم، فإن قيام جماعة وطنية يشارك أعضاؤها في تقرير مصيرهم واختيار ممثليهم يبقى مشروطاً بدولة قائمة على الحرية وسيادة القانون والمساواة في الحقوق؛ فلا مواطنة حقيقية في غياب هذه الشروط⁽²⁵⁾.

22 المرجع نفسه، ص 26.

23 زيدون الزعبي، "الهوية الوطنية في الدساتير السورية: ظروف النشأة وانعكاساتها في الدساتير السورية"، قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، العددان 19-20 (تموز/ يوليو 2022)، ص 698-707، شوهد في 2025/10/15، في: <https://acr.ps/1L9F2Bo>

24 المرجع نفسه، ص 698-707.

25 برهان غليون، نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة، ط 2 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 15.

26 خلود الزغير، سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963) (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 8.

27 المرجع نفسه.

28 محمود باكير، هندسة "الهوية الوطنية"... سورية المستقبل، سلسلة قضايا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025)، ص 11.

عن الأسباب التي حالت دون أي محاولة واعية لبناء عقد اجتماعي يؤسس للدولة الوطنية، ويحدد هويتها، وانتماء شعبها.

ومع ترسخ ما عُرف لاحقاً بـ "الدولة الأسدية"، تعمّقت هذه الإشكالية، وغدت الهوية الوطنية جزءاً من منظومة سلطوية مغلقة، جرى فيها ربط الوطنية بالولاء السياسي، والانتماء إلى الوطن بالانتماء إلى النظام. وإلى جانب ذلك، لم تعمل الدولة السلطوية على تحييد الانتماءات الطائفية أو دمجها في إطار مواطني متساوٍ، بل أدارتها ضمن توازنات غير معلنة، أبقت الطائفية مورداً سياسياً كامناً يُستدعى عند الحاجة إليه.

ومن منظور دستوري، يُظهر تحليل الزعبي أن النصوص الدستورية في عهد البعث كرّست مركزية العروبة لفظياً وبنوياً؛ ففي دستور 1973 وحده، وردت كلمة "عربي" ومشتقاتها 58 مرة، مقابل ورود كلمة "سورية" 12 مرة فقط، وكانت أول مرة يتحدث فيها الدستور عن "جنسية عربية صفتها السورية"، وصدرت الأحكام باسم "الشعب العربي في سورية"، لا باسم "الشعب السوري"⁽³¹⁾. وظلت الهوية الوطنية في الدساتير السورية مرتبطة بالانتماء العربي، في حين غابت أي إشارة صريحة إلى تعدد المكونات المجتمعية أو وجود أقليات دينية أو إثنية؛ إذ يؤكد الزعبي أن دستور 2012 كان الدستور الأول في تاريخ الدساتير السورية الذي تحدّث، على نحو صريح، عن تنوع البلاد طائفيًا وعرقيًا؛ ما يعني أن هذا الغياب استمر في الدساتير السابقة على دستور 2012، بما في ذلك الدساتير التي صدرت خلال عقود حكم البعث⁽³²⁾.

وهكذا، يمكن القول إن مرحلة حكم البعث والدولة السلطوية لم تُنتج هوية وطنية سورية جامعة بالمعنى المؤسسي، بل كرّست هوية رسمية أحادية، قائمة على احتكار رمزي للوطن وربط الانتماء السياسي بالولاء للسلطة. وقد راكم هذا المسار اختلالات عميقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع، جعلت الهوية الوطنية قابلة للتصدع السريع عند اهتزاز بنية الدولة نفسها، وهو ما ظهر جلياً مع اندلاع الثورة السورية عام 2011.

لقد أسهمت الحرب السورية في إعادة إنتاج الهويات الفرعية بوصفها آليات بقاء في غياب الدولة أو عجزها عن توفير الأمن. فمع تصاعد العنف وانهار منظومات الأمان العامة، ارتدّ الأفراد إلى انتماءات أولية - طائفية ومناطقية وعشائرية - توفر حدّاً أدنى من التضامن والحماية والثقة في سياق الفراغ الناتج من غياب الدولة. ولا يعكس

Political Community. ويرى باكير في هذا "التشخيص" تحديداً لأهم مصادر الألم الذي ما زالت سورية تعانيه إلى اليوم⁽²⁹⁾.

وهكذا، يمكن القول إن تشكّل الهوية الوطنية السورية إبان الكفاح الوطني، من أجل الاستقلال وبعده، اتسم بثلاث سمات مترابطة: أولاً، فجوة بين المجال الثقافي - التاريخي الشامي وحدود الدولة الحديثة؛ ثانياً، قصور في ترجمة النصوص الدستورية إلى ممارسة مواطنة جامعة؛ ثالثاً، غياب مشروع مؤسسي مستدام لتحويل الدولة من إطار قانوني إلى فضاء اندماج سياسي واجتماعي. ولا تُفسّر هذه السمات لاحقاً أزمات الهوية في سورية بوصفها "صراعات ثقافية" خالصة، بل بوصفها امتداداً لمسار تأسيسي لم يُحسم فيه تعريف الجماعة السياسية بطريقة توافقية منذ البداية.

2. الهوية الوطنية السورية في أثناء حكم نظام البعث والدولة السلطوية

شكّل وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963 منعطفاً في مسار الهوية الوطنية السورية؛ فبدلاً من أن تتبلور هذه الهوية بوصفها نتاجاً لتراكم اجتماعي - سياسي، لم يعثر عرودي في أدبيات حزب البعث نفسه - وخصوصاً في كتابات مؤسسه ميشيل عفلق - على أي ذكر لاسم سورية إلا في سياق الحديث عن الوحدة مع مصر؛ ذلك أن قاعدة الفكر البعثي، القائمة على مفهوم "أمة عربية واحدة"، لا تعترف بالتجزئة، جعلته "على طريقي نقيض مع مفهوم أمة سورية بأي معنى من المعاني". ولم يسعَ الحزب إلى ترسيخ هوية وطنية سورية متميزة بقدر ما عمل على إدماجها في هوية قومية عربية أوسع، وانعكس ذلك على الصعيدين الإعلامي والتعليمي - التربوي، وفي المادتين الأولى والثانية من الدستور المؤقت للجمهورية العربية السورية الصادر في 25 نيسان/ أبريل 1964، اللتين كرّستا الإيمان بـ "الوحدة" العربية والنضال "في سبيل تحقيقها". ويرى عرودي أن هذا كله "كرّس [...] طابع الالتباس، لا في مفهوم الهوية الوطنية السورية فحسب، بل في مفهوم الدولة الوطنية ذاتها"⁽³⁰⁾، وهو التباس ازداد عمقاً في إثر انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، حين اقتصر الحزب على الساحة السورية وحدها، من دون أن يفضي ذلك إلى تأكيد انتماء سوري محض، بل بقي متأرجحاً بين الانتماء إلى "الوطن العربي" و"الأمة العربية" من جهة، والقيادة "القطرية" السورية من جهة أخرى. وبناءً على ذلك، فإن غياب أي سياسة واضحة لإبراز الهوية الوطنية السورية خلال هذه المرحلة يطرح تساؤلات عميقة

31 الزعبي، ص 705.

32 المرجع نفسه، ص 705-706.

29 المرجع نفسه، ص 123.

30 عرودي، ص 30-31.

من الاندماج، تقابلها تجربة معيشة حديثة اتسمت بالاستقطاب. وهنا تتجلى أطروحة "الجماعة المختلطة" في بعدها الإمبريقي؛ إذ يمكن أن تستمر الأمة بوصفها إطاراً رمزياً حتى عندما تتعرض بنيتها المؤسسية للتصدع.

وعند سؤال المستجيبين عن أهم عامل يشكل الهوية الوطنية السورية، جاءت "الثقافة السورية المشتركة" في المرتبة الأولى (19%)، تليها اللغة العربية (17%)، ثم العيش على الأرض السورية (10%)، فالتنوع المجتمعي والثقافي (9%)، وأخيراً الدين الإسلامي (8%). وتتضمن هذه النتائج دلالات لافتة للانتباه؛ إذ تُظهر أن تعريف الهوية الوطنية في الوعي العام لا ينحصر في بُعد ديني أو إثني محدد، بل يتوزع بين عناصر ثقافية ولغوية ومدنية. فالثقافة المشتركة واللغة تتقدمان على الدين بوصفهما محددين للانتماء؛ ما يشير إلى استمرار تمثيل الهوية الوطنية بوصفها إطاراً ثقافياً - مدنياً أكثر من كونه إطاراً دينياً صرفاً. ويعكس حضور "التنوع المجتمعي" ضمن عناصر الهوية (9%) إدراكاً مفاده أن التعدد ليس نقيضاً للوطنية، بل يمكن أن يكون جزءاً من تعريفها. وهذه النتيجة تكتسب أهمية خاصة في سياق بلد شهد استقطاباً طائفيًا حاداً خلال سنوات الصراع.

في مقابل ذلك، تكشف النتائج عن وعي واسع بانتشار الخطاب الطائفي؛ إذ أفاد 85% من المستجيبين أن خطاب الطائفية منتشر في البلاد، ويعتقد 84% أن الناس يصنّفون أنفسهم والآخرين على أساس مذهبي أو ديني، ويرى 83% أن التمييز على هذا الأساس منتشر. وتعكس هذه الأرقام إدراكاً شبه إجماعي مقتضاه أن المجال العام قد أُعيد تنظيمه بحسب تصنيفات طائفية ودينية خلال سنوات النزاع.

ومن النتائج البارزة أن 67% من المستجيبين وافقوا على عبارة: "لا يحق لأحد أن يشكك في وطنية أي فرد لأنه معارض لسياسات الحكومة". وتشير هذه النسبة إلى إعادة تعريف ضمني لمفهوم الوطنية بوصفها رابطة مواطنة لا تُختزل في الولاء للسلطة. ويعكس هذا الموقف، في سياق تاريخي ارتبط فيه مفهوم الوطنية بالاصطفاف السياسي، تحولاً معيارياً في إدراك العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ إذ تُفصل الوطنية عن الموقف من الحكومة، ويُعاد تأطيرها ضمن مبدأ المساواة السياسية وحق الاختلاف.

وعند سؤال المستجيبين عن أسباب التوتر الطائفي، توزعت إجاباتهم بين من يعزونه إلى تدخلات خارجية (41%)، ومن يربطونه بغياب المواطنة والتسامح (36%)، أو بسلوك المجتمعات (22%)، أو بدور وسائل التواصل الاجتماعي (18%)، أو بسلوك الأنظمة الحاكمة (7%). ويكشف هذا التوزيع عن تعدد في المنظورات والإدراكات؛ فالتوتر يُفهم بوصفه نتاجاً لتداخل عوامل خارجية وداخلية. ويربط

هذا التحول، عودة "جوهرية" إلى هويات كامنة، بقدر ما يعكس فشل الإطار الوطني في أداء وظائفه السياسية والاجتماعية.

في ضوء ذلك، لا يمكن تفسير ما جرى بوصفه "تعدد هويات" ثقافياً فحسب، بل بوصفه أيضاً إعادة تسييس مكثفة للانتماءات في سياق عنيف أعاد تعريف حدود الجماعة السياسية نفسها. فالتصدع الذي أصاب الهوية الوطنية لم يكن نتيجة التنوع الاجتماعي في حد ذاته، بل هو نتيجة انهيار الإطار المؤسسي الذي كان يفترض أن يستوعب هذا التنوع ضمن دولة مواطنة. ومن هنا، تنبع أهمية دراسة إدراك السوريين لهويتهم الوطنية في المرحلة الانتقالية، بوصفه مؤشراً دالاً على طبيعة العلاقة المستجدة بين الدولة والمجتمع بعد أكثر من عقد من الصراع، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى اختباره إمبريقياً من خلال الاعتماد على بيانات المؤشر العربي في سورية لعام 2025.

ثالثاً: المؤشر العربي في سورية: مدخل إمبريقي

يتيح استطلاع المؤشر العربي في سورية لعام 2025⁽³³⁾ فرصة مميزة للانتقال من الجدل النظري المتعلق بالهوية الوطنية إلى اختبارها على مستوى إدراك الأفراد، واتجاهاتهم السلوكية في لحظة انتقالية أعقبت انهيار النخبة السياسية القائمة للنظام وإعادة طرح سؤال الدولة والانتماء. وتكتسب هذه البيانات أهمية قصوى، لأنها تمثل أول مسح وطني واسع النطاق بعد نحو عقد ونصف العقد من اندلاع الثورة السورية؛ ما يتيح فحص الكيفية التي يُعاد من خلالها تخيل الجماعة السياسية في سياق ما بعد الحرب، بعيداً عن الافتراضات الثقافية المسبقة.

تشير النتائج إلى أن 64% من المستجيبين يعتقدون أن الشعب السوري نجح، بدرجات متفاوتة، في "الانصهار في بوتقة الأسرة الواحدة"، مقابل 12% يرون أنه لم يتحقق أي انصهار قط. وتعكس هذه النسبة، في الوهلة الأولى، استمرار حضور سرديّة وطنية جامعة في الوعي العام، على الرغم من سنوات العنف والتشظي. غير أن قراءة هذه المعطيات لا ينبغي أن تُفهم باعتبارها دليلاً على تجانس اجتماعي فعلي، بل بوصفها تعبيراً عن بقاء تمثيل رمزي لفكرة "الوحدة الوطنية" في المخيال الجمعي. ولا ينبغي الاعتقاد المتمثل في وجود اندماج تاريخي إدراك التوترات الراهنة، بل إنه يكشف عن ازدواجية في الوعي، متمثلة في سرديّة جمعية عن ماضٍ متخيل

33 ينظر: "المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025/8/31، شوهد في 2026/2/15، في: <https://acr.ps/1L9F2lj>

وفيما يلي فرضيات فرعية خاصة بالمتغيرات المستقلة والسياقية وتبريرها:

1. فرضية أثر العمر

تزداد احتمالات تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة بين الأفراد الأكبر سناً مقارنة بالفئات العمرية الأصغر؛ إذ يُفترض أن الأجيال الأكبر سناً، التي تشكل وعيها السياسي في ظل استقرار نسبي للدولة، تميل إلى تبني تصورات أكثر تقليدية ومتماسكة للهوية الوطنية، في حين تتأثر الأجيال الأصغر، التي خضعت لعمليات تنشئة سياسية في سياق النزاع والتفكك الاجتماعي، بإدراكات أكثر تعددية وتجزؤاً للهوية، تعكس خبرتها المباشرة مع الانقسامات والصراعات⁽³⁴⁾.

2. فرضية أثر الجنس

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إدراك الهوية الوطنية بين الذكور والإناث في سورية، بحيث يختلف احتمال تبني تصور هوية وطنية واحدة باختلاف الجنس؛ إذ يُفترض أن اختلاف مواقع الأفراد في بنى العنف والعمل والمشاركة السياسية، خلال سنوات النزاع وما بعدها، يُنتج خبرات متميزة مع الدولة والمجتمع تنعكس على تصور الهوية الوطنية⁽³⁵⁾.

3. فرضية أثر المستوى التعليمي

يزداد احتمال تبني تصور هوية وطنية جامعة مع ارتفاع المستوى التعليمي؛ إذ يُنظر إلى التعليم، ولا سيما التعليم العالي، بوصفه وسيطاً يعزز القيم المدنية ويوسع دوائر الانتماء من خلال زيادة التعرض للتنوع الاجتماعي والاحتكاك بين الجماعات، على نحو

أكثر من ثلث المستجيبين التوتر بغياب المواطنة، وهو أمر ينسجم مع الطرح النظري القائل إن اختلال الإطار المؤسسي للدولة يسهم في إعادة تسييس الانتماءات الأولية أو العمودية.

وعلى الرغم من الإقرار الواسع بانتشار خطاب طائفي، أفاد 66% من المستجيبين أنهم لا يفرقون في تعاملهم مع الآخرين على أساس الطائفة أو الدين، بينما يفضل 25% التعامل مع أفراد من الطائفة نفسها، في حين راوحت نسب قبول الجوار مع أفراد من طوائف وأديان وإثنيات أخرى بين 66% و78%. وتكشف هذه النتائج عن مفارقة لافتة للانتباه، تتمثل في وعي بانتشار الطائفية على مستوى الخطاب العام، يقابله استعداد شخصي واسع لقبول التعدد في الحياة اليومية. ويمكن تفسير هذه المفارقة بالتمييز بين المجال السياسي - الإعلامي الذي تكثف فيه الاستقطاب، والمجال الاجتماعي اليومي الذي ظل يحتفظ بمستويات من التعايش الحي.

نتيجةً لذلك، ثمة بنية مزدوجة للهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية؛ فمن جهة، يستمر حضور سرديّة وطنية جامعة تستند إلى الثقافة واللغة والعيش المشترك. ومن جهة أخرى، يوجد إدراك واسع لانتشار الطائفية والتمييز. واستناداً إلى ذلك، تشير هذه المعطيات إلى إعادة تفاوض في معنى الهوية الوطنية وحدودها. فالوطنية لم تختف من الوعي العام، وباتت موضوعاً لإعادة تعريف في ضوء تجارب العنف والانقسام والانتقال السياسي. ومن ثم، تتيح هذه النتائج تأسيس تحليل قياسي أدق، يختبر أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية في تشكيل هذه التصورات، وهو ما تتناوله الدراسة في القسم المنهجي عبر نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي.

رابعاً: المنهجية: الفرضيات والبيانات والنموذج القياسي

تتطلب الدراسة من فرضية مركزية مفادها أن الهوية الوطنية السورية بعد سقوط النظام هي نتاج تفاعل بين ما يلي: 1. الموارد الرمزية (الثقافة، والتعليم، واللغة، وتصور الدولة)، 2. المواقع الاجتماعية (العمر، والجنس، والتعليم، والوضع الاقتصادي، ومكان الإقامة)، 3. الجغرافيا السياسية - الاجتماعية (الأقاليم الجغرافية والمحافظة بوصفها فضاءات حكم متميزة)، 4. الانتماءات الطائفية بوصفها محددات اجتماعية وسياسية في سياق ما بعد النزاع، 5. الخبرة بالعنف الجماعي والطائفي التي تعيد تشكيل معنى "نحن". وبذلك، تُفهم الهوية الوطنية المشتركة بوصفها قدرة الأفراد على تخيل جماعة سياسية جامعة تُنتج رمزياً عبر اللغة والتعليم والذاكرة المشتركة، في سياق تتفاوت فيه شروط العيش والتعليم والأمن.

34 ينظر على سبيل المثال:

M. Kent Jennings & Richard G. Niemi, "Continuity and Change in Political Orientations: A Longitudinal Study of Two Generations," *American Political Science Review*, vol. 69, no. 4 (1975), pp. 1316-1335; Daniel Bar-Tal, Aurel Harrison Diamond & Meytal Nasie, "Political Socialization of Young Children in Intractable Conflicts: Conception and Evidence," *International Journal of Behavioral Development*, vol. 41, no. 3 (2017), pp. 415-425.

35 ينظر على سبيل المثال:

Lihi Ben Shitrit, Julia Elad-Strenger & Sivan Hirsch-Hoefler, "Gender Differences in Support for Direct and Indirect Political Aggression in the Context of Protracted Conflict," *Journal of Peace Research*, vol. 54, no. 6 (2017), pp. 733-747; Cynthia Cockburn, "War and Security, Women and Gender: An Overview of the Issues," *Gender & Development*, vol. 21, no. 3 (2013), pp. 433-452.

تميل البيئات الريفية الأقل تنوعاً إلى تعزيز الروابط المحلية والقريبة؛ ما قد يحدّ من تشكّل هويات جامعة⁽³⁸⁾.

6. فرضية أثر الإقليم الجغرافي (المحافظات) بوصفه فضاءً سياسياً - اجتماعياً

يختلف إدراك الهوية الوطنية بطريقة ذات دلالة إحصائية باختلاف الإقليم الجغرافي، على نحو يعكس تباين أنماط العنف والحكم المحلي وتجارب العلاقة مع الدولة؛ إذ لا تُفهم المناطق بوصفها وحدات إدارية فحسب، بل باعتبارها فضاءات اجتماعية وسياسية تنتج خبرات متميزة تؤثر في تشكيل الهوية والانتماء، خاصة في سياقات النزاع حيث تتباين أنماط السيطرة والحوكمة على المستوى دون الوطني⁽³⁹⁾؛ ولذلك أُعيد ترميز المحافظات في فئات تحليلية تعكس الأقاليم الرئيسة في البلاد: مناطق العلويين (الساحل السوري)، ومناطق الأكراد شمال شرق سورية (قسد)، والمحافظات الكبرى في الوسط (مناطق الحكومة الجديدة: دمشق، وريف دمشق، وحلب، وحماة، وحمص)، والجنوب السوري (الدروز)، إضافة إلى محافظة إدلب بوصفها حالة متميزة. ويُفترض أن هذه السياقات السياسية المختلفة تُنتج تصورات متباينة لمعنى "الوطن" و"الدولة".

7. فرضية تأثير الطائفة

تختلف احتمالات تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة باختلاف الانتماء الطائفي؛ إذ تُظهر الأدبيات أن النزاعات المسلحة، ولا سيما في السياقات المتعددة الطوائف، تؤدي إلى إعادة تسييس الانتماءات الدينية والمذهبية؛ ما يعزز بروز الهويات الجزئية ويؤثر في أنماط

38 ينظر المرجع الكلاسيكي الذي يؤسس لفكرة أن التفاعل بين الجماعات يقلل التحيز: Gordon W Allport, *The Nature of Prejudice* (Cambridge, MA: Addison-Wesley Publishing, 1954);

وينظر أيضاً: Terje Wessel, "Does Diversity in Urban Space Enhance Intergroup Contact and Tolerance?" *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*, vol. 91, no. 1 (2009), pp. 5-17; Rebecca Wickes et al., "Ethnic Diversity and Its Impact on Community Social Cohesion and Neighborly Exchange," *Journal of Urban Affairs*, vol. 36, no. 1 (2014), pp. 51-78.

39 ينظر على سبيل المثال: Anssi Paasi, "Region and Place: Regional Identity in Question," *Progress in Human Geography*, vol. 27, no. 4 (2003), pp. 475-485; Stathis N. Kalyvas, "The Ontology of 'Political Violence': Action and Identity in Civil Wars," *Perspectives on Politics*, vol. 1, no. 3 (2003), pp. 475-494.

يضعف الاعتماد الحصري على الهويات المحلية أو الأولية، غير أن هذا الأثر يبقى مشروطاً بالسياقين السياسي والمؤسسي⁽³⁶⁾.

4. فرضية أثر وضع الأسرة الاقتصادي

ينخفض احتمال تبني تصور "هوية وطنية واحدة" لدى الأفراد المنتمين إلى أسر تعاني العوز أو الكفاف الاقتصادي، مقارنة بالأفراد المنتمين إلى أسر ذات وضع اقتصادي ميسور؛ إذ تشير أدبيات ما بعد النزاعات إلى أن التدهور المعيشي واستمرار عدم المساواة يفضيان إلى تآكل الثقة الاجتماعية والمؤسسية؛ ما يضعف الانتماء إلى الهوية الوطنية الجامعة، ويدفع الأفراد إلى إعادة التمرکز حول الهويات الفرعية بوصفها شبكات حماية بديلة⁽³⁷⁾.

5. فرضية أثر مكان الإقامة (الحضر/ الريف)

تختلف احتمالات تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة بين سكان الحضر وسكان الريف؛ إذ يُفترض أن البيئات الحضرية، بحكم تنوعها الاجتماعي وارتفاع مستويات التفاعل بين الجماعات، تسهم في تعزيز مواقف أكثر تسامحاً وشمولاً، بما في ذلك تبني هويات وطنية أوسع، وذلك انسجاماً مع فرضية الاتصال Contact Hypothesis، في حين

36 ينظر على سبيل المثال:

Tim Reeskens & Matthew Wright, "Nationalism and the Cohesive Society: A Multilevel Analysis of the Interplay among Diversity, National Identity, and Social Capital Across 27 European Societies," *Comparative Political Studies*, vol. 46, no. 2 (2013), pp. 153-181; Sylvia Hurtado, "Linking Diversity with the Educational and Civic Missions of Higher Education," *The Review of Higher Education*, vol. 30, no. 2 (2007), pp. 185-196; Roslyn Arlin Mickelson & Mokubung Nkomo, "Integrated Schooling, Life Course Outcomes, and Social Cohesion in Multiethnic Democratic Societies," *Review of Research in Education*, vol. 36, no. 1 (2012), pp. 197-238.

37 تقول بذلك نظرية التماسك الاجتماعي Social Cohesion Theory، ونظرية عدم المساواة الأفقية Horizontal Inequalities، وأدبيات بناء السلام، ينظر:

Fletcher D. Cox & Timothy D. Sisk, "Peacebuilding: A Social Cohesion Approach," in: Fletcher D. Cox & Timothy D. Sisk (eds.), *Peacebuilding in Deeply Divided Societies: Toward Social Cohesion?* (Cham: Springer International Publishing, 2017), pp. 13-31; Frances Stewart, "Horizontal Inequalities and Conflict: An Introduction and some Hypotheses," in: Frances Stewart (ed.), *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*, Kofi Annan (foreword) (London: Palgrave Macmillan UK, 2008), pp. 3-24; Charlotte Fiedler & Christopher Rohles, "Social Cohesion after Armed Conflict: A literature Review," *Discussion Paper*, no. 7/2021, German Development Institute, 2021; Sam Whitt, "Ethnic Trust, Minority Status, and Public Goods in Post-conflict Societies," *Journal of Peace Research*, vol. 58, no. 6 (2021), pp. 1239-1255.

يُدعمُ بحدٍّ أدنى من الاستقرار الاقتصادي الذي يتيح ترجمة رأس المال التعليمي إلى اندماج اجتماعي وسياسي فعلي⁽⁴¹⁾.

إدراك الدولة والانتماء الوطني، حيث ترتبط كل جماعة طائفية بخبرات ومواقع مختلفة داخل الصراع⁽⁴⁰⁾.

9. فرضية العنف الطائفي بوصفه عاملاً سياقياً مُعدّلاً

يختلف أثر الانتماء الطائفي في تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة باختلاف الموقع الجغرافي، بحيث يُتوقع أن تظهر أنماط متميزة لدى العلويين في الساحل السوري، ولدى الدروز في الجنوب السوري.

- الفرضيات 1-7 تُختبر بوصفها آثاراً مباشرة في النموذج.
- الفرضيتان 8 و9 تُختبران بوصفهما تفاعلاً إحصائياً.

8. فرضية التفاعل بين التعليم والوضع الاقتصادي

يُعزّز الأثر الإيجابي للمستوى التعليمي في تبني تصور هوية وطنية واحدة لدى الأفراد ذوي الأوضاع الاقتصادية الأفضل، بينما يضعف هذا الأثر لدى الأفراد ذوي الأوضاع الاقتصادية المتدهورة؛ إذ يفترض هذا التفاعل أن التعليم وحده غير كافٍ لتعزيز الهوية الوطنية؛ ما لم

الجدول (1)

المتغيرات المستخدمة في نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي وإشارات معاملاتها المتوقعة

المتغير	نوع المتغير	الترميز	الإشارة المتوقعة	التفسير النظري
إدراك الهوية الوطنية (المتغير التابع)	ثنائي	1 = هوية وطنية واحدة 0 = هويات متعددة		يعكس تصور المستجيب لطبيعة الهوية الوطنية في سورية
العمر (الفئات العمرية)	صوري	1: 18-29 عاماً (المرجعية) 2: 30-44 عاماً 3: 45-59 عاماً 4: 60 عاماً فأكثر	+	الأجيال الأكبر سناً أكثر ارتباطاً بتجربة الدولة الوطنية قبل النزاع
الجنس	ثنائي	1 = أنثى 0 = ذكر (المرجعية)	±	اختلاف الخبرات الاجتماعية والسياسية بالعنف والدولة قد ينتج اتجاهات متباينة تجاه الهوية الوطنية
المستوى التعليمي	صوري	1: تعليم أساسي أو أقل (المرجعية) 2: تعليم ثانوي 3: تعليم جامعي (بكالوريوس أو دبلوم) 4: دراسات عليا (ماجستير أو دكتوراه)	+	التعليم يعزز الوعي المدني والقدرة على تخيل جماعة سياسية جامعة
وضع الأسرة الاقتصادي - كفاف	صوري	1 = أسر الكفاف 0 = غير ذلك (المرجعية: أسر الوفرة)	-	الضائقة الاقتصادية النسبية قد تُضعف الاندماج الوطني

40 ينظر على سبيل المثال:

Raymond Hinnebusch, "Identity and State Formation in Multi-sectarian Societies: Between Nationalism and Sectarianism in Syria," *Nations and Nationalism*, vol. 26, no. 1 (2020), pp. 138-154; Fanar Haddad, "Sectarian Identity and National Identity in the Middle East," *Nations and Nationalism*, vol. 26, no. 1 (2020), pp. 123-137.

41 يُعرف هذا في الأدبيات بالتأثير التفاعلي Interaction / Moderation effect. ينظر على سبيل المثال:

Jolanda Jetten et al., "Consequences of Economic Inequality for the Social and Political Vitality of Society: A Social Identity Analysis," *Political Psychology*, vol. 42 (2021), pp. 241-266.

المتغير	نوع المتغير	الترميز	الإشارة المتوقعة	التفسير النظري
وضع الأسرة الاقتصادي - عوز	صوري	1 = أسر العوز 0 = غير ذلك (المرجعية: أسر الوفير)	-	العوز الاقتصادي يعزز الانكفاء نحو الهويات الجزئية
مكان الإقامة (حضر - ريف)	ثنائي	0 = ريف 1 = حضر (مرجعية)	-	المجتمعات الريفية قد تكون أكثر ارتباطاً بالبنى المحلية أو القرابية
الإقليم الجغرافي (المحافظة)	صوري	1: المحافظات الكبرى؛ دمشق، ريف دمشق، حلب، حمص، حماة (المرجعية) 2: الساحل: اللاذقية، طرطوس 3: شمال شرق سورية؛ الحسكة، الرقة، دير الزور 4: الجنوب: السويداء، درعا، القنيطرة 5: إدلب	±	يعكس اختلاف أنماط الحكم والعنف والخبرة السياسية بين المناطق
الانتماء الطائفي	صوري	1: سني (المرجعية) 2: علوي 3: درزي 4: طوائف أخرى	±	الانتماءات الطائفية قد ترتبط بأنماط مختلفة من إدراك الهوية الوطنية في سياق ما بعد النزاع
التعليم × الكفاف	تفاعلي	تعليم × كفاف	-	الكفاف الاقتصادي قد يُضعف أثر التعليم الاندماجي
التعليم × العوز	تفاعلي	تعليم × عوز	-	العوز يقيد قدرة التعليم على تعزيز الهوية الوطنية
علوي × الساحل	تفاعلي	1 = علوي مقيم في الساحل 0 = غير ذلك	-	قد يرتبط التمركز العلوي في الساحل، في ضوء سياق العنف الطائفي، بانخفاض تبني الهوية الوطنية الجامعة
درزي × الجنوب السوري	تفاعلي	1 = درزي مقيم في الجنوب السوري 0 = غير ذلك	-	قد يرتبط التمركز الدرزي في الجنوب السوري، في ضوء سياق أحداث السويداء، بانخفاض تبني الهوية الوطنية الجامعة

المصدر: من إعداد الباحثين.

توظيف الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي Binary Logistic Regression⁽⁴²⁾ لتحليل محددات إدراك الهوية

42 هو أسلوب إحصائي يُستخدم عندما يكون المتغير المراد تفسيره يأخذ قيمتين فقط (مثل: نعم/ لا، موجود/ غير موجود). ويهدف النموذج إلى تقدير احتمال وقوع حدث معين (كأن يختار الفرد هوية وطنية واحدة) استناداً إلى مجموعة من العوامل المفسرة. ويعتمد هذا النموذج على دالة رياضية (الدالة اللوجستية) تضمن أن تكون القيم المقدرة دائماً بين صفر وواحد، أي ضمن المجال الصحيح للاحتمالات. ينظر:

Jeffrey M. Wooldridge, *Introductory Econometrics: A Modern Approach*, 8th ed. (Boston: Cengage, 2025), pp. 609–610.

الوطنية في سورية في مرحلة ما بعد سقوط النظام، وذلك نظراً إلى طبيعة المتغير التابع الذي يُقاس على مقياس ثنائي يعكس إدراك المستجيبين للهوية الوطنية في سورية؛ بوصفها "هوية وطنية واحدة" أو "هويات متعددة". ويُعدّ هذا النموذج الأنسب إحصائياً ومنهجياً لتحليل المتغيرات الثنائية؛ بالنظر إلى ما يتيح من تقدير مباشر لاحتمال وقوع الحدث المدروس (تبني الهوية الوطنية الواحدة)، بوصفه دالة في مجموعة من الخصائص الديموغرافية والسوسيو-اقتصادية والجغرافية، مع التحكم في التفاعلات المحتملة بينها.

يُقاس المتغير التابع تصور المستجيبين لمدى نجاح السوريين في الانصهار في إطار وطني جامع، وذلك اعتماداً على السؤال: "إلى أي درجة تعتقد أن الشعب السوري عبر السنين نجح في الانصهار في بوتقة الأسرة الواحدة؟". وقد أُعيد ترميز الإجابات لتكوين متغير ثنائي Binary Variable، بحيث تأخذ الإجابات "إلى درجة كبيرة" و"إلى درجة متوسطة" القيمة (1) بوصفها تعبيراً عن تبني تصور هوية وطنية مشتركة، بينما تأخذ الإجابات "إلى درجة متدنية" و"لم يحصل انصهار على الإطلاق" القيمة (0) بوصفها مؤشراً دالاً على ضعف الهوية الوطنية الجامعة. واستُبعدت حالات "لا أعرف" و"رفض الإجابة" من التحليل الإحصائي.

أما المتغيرات المستقلة، فقد أُدرج العمر الذي بلغه المستجيب بوصفه متغيراً ديموграфياً مستقلاً يُحتمل أن يؤثر في إدراك الهوية الوطنية، استناداً إلى افتراضات الأدبيات السوسولوجية التي تشير إلى أن المواقف السياسية وتصورات الانتماء الجماعي تتباين بين الأجيال بحسب اختلاف الخبرات التاريخية والاجتماعية التي تشكّل وعيها السياسي. وأعيد ترميزه إلى أربع فئات عمرية Age Cohorts وفقاً لتصنيف رابطة مسح القيم العالمية World Values Survey (الفئة الأولى هي المرجعية: 18-29، والفئة الثانية: 30-44، والفئة الثالثة: 45-59، والفئة الرابعة: 60 فأكثر؛ من أجل اختبار الفروق الجيلية في تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة. ويتيح هذا التقسيم تحليل هذه الفروق؛ إذ يُفترض أن الأجيال الأكبر سناً، التي تشكّل وعيها السياسي في سياق الدولة السورية قبل مرحلة النزاع، قد تميل بدرجة أكبر إلى تبني تصور الهوية الوطنية الموحدة، في حين أن الأجيال الأصغر التي نشأت في ظل الحرب والتفكك الاجتماعي قد تكون أكثر ميلاً إلى إدراك المجتمع بوصفه متعدد الهويات والانتماءات. وبناءً على ذلك، يُدرج المتغير في نموذج الانحدار اللوجستي بوصفه متغيراً فئوياً Categorical Variable يمكن أن يُفرض إلى اختبار الفروق في احتمال تبني تصور الهوية الوطنية المشتركة بين الفئات العمرية المختلفة.

وأدرج الجنس بوصفه أحد المتغيرات الديموغرافية، المرتبطة باختلافات سوسولوجية وسيكولوجية في أنماط الإدراك والسلوك، التي يترتب عليها اتجاهات سلوكية قد تؤثر في إدراك الهوية الوطنية، انطلاقاً من الأدبيات التي تشير إلى أن التنشئة الاجتماعية والأدوار القائمة على الجنس قد تؤثر في أنماط الانتماء السياسي والاجتماعي. فالمواقف المرتبطة بالهوية والانتماء الجماعي قد تختلف بين الذكور والإناث نتيجة لاختلاف الخبرات الاجتماعية ومستويات المشاركة في المجال العام. ويُقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يحدد جنس المستجيب. ولأغراض التحليل الإحصائي، رُمز المتغير بوصفه متغيراً ثنائياً؛ بحيث تأخذ فئة الذكور القيمة (0) بوصفها

يُعزف المتغير التابع بوصفه متغيراً ثنائياً يأخذ القيمة (1) إذا عبّر المستجيب عن تبنيّه تصوراً لهوية وطنية واحدة، والقيمة (0) إذا عبّر عن تبنيّه تصوراً لهويات متعددة. أما المتغيرات المستقلة، فتشمل الجنس، والمستوى التعليمي، ووضع الأسرة الاقتصادي، والمحافظة بوصفها فضاءً سياسياً - اجتماعياً يعكس تباين أنماط السلطة والخبرة بالعنف خلال سنوات النزاع. وإضافة إلى ذلك، يتضمن النموذج حداً تفاعلياً بين المستوى التعليمي ووضع الأسرة الاقتصادي، لاختبار الفرضية القائلة إن أثر التعليم في تعزيز الهوية الوطنية الجامعة مشروط بدرجة الاستقرار الاقتصادي.

وتُقدّر معاملات النموذج باستخدام طريقة الاحتمال الأعظمي Maximum Likelihood Estimation⁽⁴³⁾، ويُعبّر عن نتائج الانحدار من خلال معاملات لوغاريتم الأرجحية Log-odds⁽⁴⁴⁾، مع تحويلها، عند الحاجة إلى ذلك، إلى نسب أرجحية Odds Ratios⁽⁴⁵⁾، لتسهيل تفسير النتائج. وتُدرج متغيرات المحافظات بصيغة متغيرات صورية Dummy Variables⁽⁴⁶⁾ مع اختيار فئة مرجعية واضحة، على نحو يتيح قياس الفروق النسبية في إدراك الهوية الوطنية بين الأقاليم السورية المختلفة. ويُستخدم هذا الإطار التحليلي لاختبار الفرضيات النظرية المتعلقة بتأثير الموارد التعليمية والاقتصادية، والسياق الجغرافي - السياسي، في إعادة تشكّل هذه الهوية، في مجتمع ما بعد النزاع.

ويستند ترميز المتغيرات في هذه الدراسة إلى بنية أسئلة استبيان المؤشر العربي في سورية لعام 2025، مع الالتزام بإعادة ترميز الإجابات بطريقة تضمن اتساقها مع متطلبات نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي. وقد جرى توحيد اتجاه الترميز؛ بحيث تشير القيم الأعلى، حيثما أمكن، إلى احتمال أكبر لتبني تصور "هوية وطنية واحدة".

43 هي أسلوب إحصائي يُستخدم لتقدير معاملات النموذج من خلال اختبار القيم التي تجعل النتائج المشاهدة في العينة هي الأكثر احتمالاً من بين جميع القيم الممكنة؛ أي إنها تبحث عن مجموعة المعاملات التي ترفع احتمال الحصول على البيانات الفعلية التي بين أيدينا، في ضوء النموذج المفترض. ينظر: Ibid., pp. 611-612.

44 هو لوغاريتم نسبة احتمال وقوع الحدث p إلى احتمال عدم وقوعه 1-p. ففي نموذج Logit، لا يمثل معامل الانحدار تغييراً مباشراً في الاحتمال، بل التغير في لوغاريتم الأرجحية عند تغير المتغير المستقل وحدة واحدة، مع ثبات بقية المتغيرات. ويتيح هذا التحويل جعل العلاقة بين المتغيرات خطية من الناحية الرياضية، مع ضمان بقاء الاحتمالات بين صفر وواحد. ينظر: Ibid., pp. 609-610.

45 هي نسبة احتمال وقوع الحدث إلى احتمال عدم وقوعه بعد تغير أحد المتغيرات المستقلة. في نموذج Logit، إذا كان المعامل المقدّر لمتغير معيّن هو β ، فإن e^{β} تمثل نسبة الأرجحية؛ أي مقدار تضاعف (أو انخفاض) أرجحية وقوع الحدث عند زيادة المتغير بوحدة واحدة. فإذا كانت القيمة أكبر من 1، فهذا يعني زيادة الأرجحية، وإذا كانت أقل من 1، فهذا يعني انخفاضها. ينظر: Ibid., p. 592.

46 هي متغيرات تأخذ قيمتين فقط، غالباً (0) أو (1)، وتُستخدم لتمثيل الفئات أو الخصائص النوعية داخل النموذج الإحصائي، مثل النوع الاجتماعي أو الانتماء الجغرافي؛ إذ تشير القيمة (1) إلى وجود الصفة، بينما تشير القيمة (0) إلى غيابها، وهو ما يتيح إضافة معلومات غير كمية في تحليل الانحدار. ينظر: Ibid., pp. 76-77.

(أسر الكفاف)؛ 3. دخل لا يغطي الاحتياجات وتصابه صعوبات معيشية (أسر العوز). واستُبعدت حالات "لا أعرف" و"رفض الإجابة" من التحليل. ويُدرج المتغير في نموذج الانحدار اللوجستي بوصفه متغيراً فئوياً مع اتخاذ فئة "أسر الوفر" فئة مرجعية، وهو أمرٌ يمكن من خلاله تقدير الأثر النسبي للتدهور الاقتصادي في إدراك الهوية الوطنية.

وأدرجت محافظة المستجيب بوصفها متغيراً سياقياً قد يؤثر في إدراك الهوية الوطنية؛ إذ تشير الأدبيات المتعلقة بالمجتمعات الخارجة من النزاعات إلى أن تجارب الحرب المحلية، وأنماط السيطرة السياسية، ودرجة التجانس الاجتماعي قد تؤثر في تصورات الأفراد للانتماء الوطني. ويقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يحدد المحافظة التي يقيم فيها المستجيب. ونظراً إلى خصوصية الحالة السورية وتباين السياقات السياسية والاجتماعية بين المناطق، أُعيد ترميز المحافظات في فئات تحليلية تعكس الأقاليم الرئيسة في البلاد، وهي: الساحل السوري (اللاذقية وطرطوس)، وشمال شرق سورية (الحسكة والرقّة ودير الزور)، والمحافظات الكبرى في الوسط (دمشق وريف دمشق وحلب وحمص وحماة)، والجنوب السوري (السويداء ودرعا والقنيطرة)، إضافة إلى محافظة إدلب بوصفها حالة متميزة نظراً إلى خصوصية سياقها السياسي والإداري خلال سنوات النزاع. ويتيح هذا التصنيف اختبار الفروق في احتمال تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة بين الأقاليم المختلفة ضمن نموذج الانحدار اللوجستي.

وأدرجت الطائفة بوصفها متغيراً اجتماعياً مهماً في تفسير إدراك الهوية الوطنية في سورية، نظراً إلى الدور الذي اضطلعت به الانقسامات الطائفية في تشكيل التفاعلات السياسية والاجتماعية خلال سنوات النزاع. ويقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يحدد انتماء المستجيب إلى مذهب أو طائفة. ولأغراض التحليل الإحصائي أُعيد ترميز الطوائف في فئات تحليلية رئيسة تعكس البنية الدينية الأساسية بالنسبة إلى المجتمع السوري، وذلك على النحو الآتي: السنة (الفئة المرجعية)، والعلويون، والدروز، وبقية الطوائف. واستناداً إلى هذا التصنيف، يمكن اختبار الفروق في احتمال تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة بين هذه المجموعات المختلفة ضمن نموذج الانحدار اللوجستي.

وأخيراً، لا يتضمن الاستبيان سؤالاً مباشراً يقيس التعرض للعنف الطائفي، إلا أن تحليل الفروق بين الطوائف يمكن تفسيره في ضوء السياق السياسي والأمني الذي شهدته بعض المناطق السورية خلال المرحلة الانتقالية. فقد شهدت مناطق الساحل في آذار/ مارس 2025، وكذلك محافظة السويداء في تموز/ يوليو من العام نفسه، أحداثاً عنف طائفي. وللاقترب من الأثر السياقي المرتبط بالعنف الطائفي من دون اختزاله في متغير فردي مباشر، جرى اختبار تفاعلات

الفئة المرجعية، بينما تأخذ فئة الإناث القيمة (1). ويُدرج هذا المتغير لالتقاط الفروق المحتملة في إدراك الهوية الوطنية المرتبطة باختلاف الخبرات الاجتماعية والسياسية خلال سنوات النزاع.

وأدرج المستوى التعليمي بوصفه أحد المتغيرات السوسيوثقافية التي قد تؤثر في إدراك الهوية الوطنية؛ إذ تشير الأدبيات في علم الاجتماع السياسي إلى أن التعليم يساهم في توسيع دوائر الانتماء الاجتماعي وتعزيز التصورات المرتبطة بالدولة الوطنية والمواطنة. ويقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يحدد أعلى مستوى تعليمي بلغه المستجيب. ولأغراض التحليل الإحصائي أُعيد ترميز هذا المتغير إلى أربع فئات تعليمية تعكس تدرجاً رأس المال التعليمي، وهي: تعليم أساسي أو أقل، وتعليم ثانوي، وتعليم جامعي (البكالوريوس أو الدبلوم)، ودراسات عليا (الماجستير أو الدكتوراه). واعتمدت فئة "التعليم الأساسي أو أقل" بوصفها الفئة المرجعية في نموذج الانحدار اللوجستي، على نحو يتيح مقارنة أثر المستويات التعليمية الأعلى في احتمال تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة.

وأدرج مكان الإقامة بوصفه متغيراً ديموغرافياً قد يؤثر في إدراك الهوية الوطنية؛ إذ تشير الأدبيات في علم الاجتماع السياسي إلى أن أنماط الانتماء الجماعي قد تختلف بين البيئات الحضرية والريفية نتيجة لاختلاف مستويات التنوع الاجتماعي، وفرص التعليم والعمل، وأنماط التفاعل بين الجماعات المختلفة. ويقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يحدد إذا ما كان المستجيب يقيم في منطقة حضرية أم ريفية. وقد رُمز المتغير بوصفه متغيراً ثنائياً يسمح باختبار إذا ما كانت بيئة الإقامة ترتبط باحتمالات مختلفة في تبني تصور الهوية الوطنية الجامعة، مع جعل الحضر الفئة المرجعية؛ لأن المدن تمثل عادة مركز الدولة ومؤسساتها.

أما وضع الأسرة الاقتصادي، فقد أدرج بوصفه أحد المتغيرات السوسيو-اقتصادية التي يُحتمل أن تؤثر في إدراك الهوية الوطنية؛ إذ تشير أدبيات علم الاجتماع السياسي ودراسات ما بعد النزاع إلى أن الأوضاع المعيشية ومستوى الأمان الاقتصادي قد يؤثران في أنماط الانتماء الاجتماعي والسياسي. ففي السياقات التي تتسم بتدهور الظروف الاقتصادية واتساع الفوارق الاجتماعية، قد يميل الأفراد إلى إعادة تعريف انتماءاتهم من خلال الجماعات المحلية أو الطائفية أو المناطقية. ويقاس هذا المتغير في بيانات المؤشر العربي من خلال السؤال الذي يطلب من المستجيب تحديد العبارة الأقرب إلى وصف دخل أسرته. ولأغراض التحليل الإحصائي، رُمز المتغير إلى ثلاث فئات تعكس مستوى أمان الأسرة الاقتصادي: 1. دخل يغطي الاحتياجات ويمكن الادخار منه (أسر الوفر)؛ 2. دخل يغطي الاحتياجات من دون ادخار

أن نسبة الحضر عام 2026 بلغت 54.23%⁽⁴⁷⁾. أما باعتبار الجنس، فتظهر البيانات 51.26% من أفراد العينة من الذكور، مقابل 48.74% من الإناث، وهو توزيع يعكس توازناً نسبياً بين الجنسين في العينة. وقُسم العمر إلى أربع فئات رئيسة، وتبين أن الفئة العمرية 18-29 عاماً تمثل 32.1% من العينة، تليها الفئة 30-44 عاماً بنسبة 31.2%، ثم الفئة 45-59 عاماً بنسبة 29.0%، في حين تمثل الفئة العمرية 60 عاماً فأكثر نحو 7.8% من العينة. ويعكس هذا التوزيع هيمنة الفئات العمرية الشابة والمتوسطة على تركيبة العينة؛ إذ نحو الثلثين أقل من 45 سنة، كما هو حال المجتمع السوري.

ويبين توزيع المستوى التعليمي أن 58.8% من المستجيبين لديهم تعليم أساسي أو أقل، في حين تبلغ نسبة الحاصلين على تعليم ثانوي 23.5%، ونسبة الحاصلين على تعليم جامعي 16.1%، بينما لا تتجاوز نسبة الحاصلين على دراسات عليا 1.6% من العينة. وتعكس هذه النسب تراجع مستوى التعليم على نحو ملحوظ نتيجة الحرب وتدمير المدارس ونزوح الطلاب والكوادر. ولئن كان تراجع التعليم الأساسي لافتاً للانتباه في بلد وصل إلى شبه تعميم التعليم الابتدائي قبل الحرب بنسب تراوح بين 92% و 97% لصافي الالتحاق بالابتدائي في الفترة 2008-2010، فإن تراجع التعليم الثانوي والجامعي هو الأهم؛ فبعد أن كان صافي الالتحاق بالثانوي يبلغ نحو 60-70%، تدنّى إلى أقل من الربع. وتبين مؤشرات التنمية البشرية أن التعليم الثانوي عامل ذو أهمية في إعادة بناء الدولة على المدى الطويل. لذا، لا ينبغي الاستهانة بتراجعها في الحالة السورية⁽⁴⁸⁾. وجرى قياس الوضع الاقتصادي عبر سؤال يقيس قدرة الأسرة على تغطية احتياجاتها من الدخل وإن كانت تستطيع التوفير منه، وتشير النتائج إلى أن 42.43% من المستجيبين أفادوا أن دخل الأسرة لا يغطي احتياجاتها (أسر العوز)، في حين ذكر 44.01% أن الدخل يغطي الاحتياجات ولا تستطيع التوفير منه (أسر الكفاف). أما الذين أفادوا أن الدخل يكفي لتغطية احتياجات أسرهم مع قدرتهم على التوفير منه، فكانت نسبتهم 10.80%. ويشير هذا إلى أن أكثر من 86% من الأسر لا تستطيع الادخار، وهذا مؤشر قوي للدلالة على الضغط الاقتصادي في سورية نتيجة لسنوات الحرب.

وأخيراً، يظهر التوزيع الطائفي للعينة أن السنة يشكلون الغالبية بنسبة 79.0% من المستجيبين، في حين يمثل العلويون 7.9%، والدروز 1.8%، بينما تمثل الطوائف الأخرى نحو 11.4% من العينة. وتعكس

محددة بين الانتماء الطائفي والموقع الجغرافي، ولا سيما بين العلويين والساحل السوري، وبين الدروز والجنوب السوري، على اعتبار أن هذه التفاعلات قد تلتقط أثر السياقات المحلية المرتبطة بأحداث الساحل والسويداء في تشكيل إدراك الهوية الوطنية.

خامساً: النتائج التحليل والنقاش

1. الإحصاءات الوصفية للعينة

بلغ عدد المستجيبين الإجمالي في العينة الأصلية 3691 مستجيباً، وعند فحص توزيع المتغير التابع في العينة الكاملة، تبين أن 1515 مستجيباً (41.05%) يرون أن المجتمع السوري نجح في تكوين هوية وطنية واحدة، في حين يرى 1273 مستجيباً (34.49%) أن المجتمع يتسم بتعدد الهويات. وفي مقابل ذلك، بلغ عدد الحالات التي لم تتضمن إجابة صالحة عن هذا السؤال 903 حالات (24.46%)، وهي حالات تمثل القيم المفقودة الناتجة من عدم الإجابة أو رفضها. ونظراً إلى أن تحليل الانحدار اللوجستي يتطلب توافر قيمة صالحة للمتغير التابع، فقد جرى استبعاد الحالات التي تحتوي على قيم مفقودة في هذا المتغير من التحليل الإحصائي. ونتيجة لذلك، انخفض حجم العينة المعتمدة في التحليل إلى 2788 حالة، وهي العينة التي سيجري استخدامها في جميع النماذج الإحصائية اللاحقة.

ويُظهر توزيع المتغير التابع، بعد حذف القيم المفقودة، أن 54.34% من المستجيبين (1515 فرداً) يرون أن المجتمع السوري يمتلك هوية وطنية واحدة، مقابل 45.66% (1273 فرداً) يرون أنه يتسم بتعدد الهويات. ويشير هذا التوزيع إلى انقسام نسبي في تصورات الهوية الوطنية داخل المجتمع السوري؛ إذ تميل أغلبية بسيطة من المستجيبين إلى اعتقاد متمثل في وجود درجة من الاندماج الوطني، في حين يرى ما يقارب نصف العينة أن المجتمع السوري لا يزال يتسم بتعدد الهويات والانتماءات.

أما المتغيرات التابعة، فبيّن التحليل، بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي، بعد أن جرى تجميع المحافظات السورية في خمسة أقاليم جغرافية رئيسة، أن المحافظات الكبرى (دمشق، وريف دمشق، وحلب، وحمص، وحماة) تمثل 60.9% من العينة، في حين يمثل شمال شرق سورية (الحسكة والرقعة ودير الزور) 16.6%، والساحل (اللاذقية وطرطوس) 7.6%، وإدلب 7.7%، بينما يشكل الجنوب السوري (السويداء ودرعا والقنيطرة) 7.2% من العينة. وبالنسبة إلى مكان الإقامة، تشير البيانات إلى أن 55.2% من المستجيبين يقيمون في المناطق الحضرية، مقابل 44.8% في المناطق الريفية، وهو توزيع يعكس تمثيلاً مقبولاً لكلا النمطين، ومطابق تقريباً لما ورد من إحصاءات حديثة بينت

47 "Syria Population," World Meter, 2026, accessed on 15/2/2026, at: <https://acr.ps/hBy2sHE>

48 Syria Education Sector Analysis: The Effects of the Crisis on Education in Areas Controlled by the Government of Syria, 2010-2015 (Damascus: UNICEF Syria, 2016), p. 34, accessed on 25/2/2026, at: <https://acr.ps/hBy2sYf>

الجدول (2)
الإحصاءات الوصفية للعيننة بحسب المتغيرات الرئيسة (العدد = 2788)

نوع المتغير	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة (%)
المتغير التابع	تصور الهوية الوطنية	تعدد الهويات	1273	45.66
		هوية وطنية واحدة	1515	54.34
المتغيرات المستقلة	الجنس	ذكر	1429	51.26
		أنثى	1359	48.74
	العمر	29-18	894	32.07
		44-30	870	31.21
		59-45	807	28.95
		60 فأكثر	217	7.78
	التعليم	أساسي أو أقل	1638	58.75
		ثانوي	656	23.53
		جامعي	449	16.10
		دراسات عليا	45	1.61
	مكان الإقامة	حضر	1539	55.20
		ريف	1249	44.80
	الطائفة	سني	2202	78.98
		علوي	219	7.86
		درزي	49	1.76
		طوائف أخرى	318	11.41
	الوضع الاقتصادي	أسر العوز	1183	42.43
		أسر الكفاف	1227	44.01
		أسر الوفرة	301	10.80
	الإقليم الجغرافي	المحافظات الكبرى	1698	60.90
		الساحل	212	7.60
		شمال شرق سورية	462	16.57
		الجنوب السوري	200	7.17
		إدلب	216	7.75

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى تحليل البيانات باستخدام برنامج Stata.

المتغير التابع	إدراك الهوية الوطنية
المتغيرات المستقلة	
60+	0.951 (-0.31)
المستوى التعليمي (المرجعية: تعليم أساسي أو أقل)	
التعليم الثانوي	0.988 (-0.13)
التعليم الجامعي	1.111 (0.93)
الدراسات العليا	1.918** (1.97)
وضع الأسرة الاقتصادي (المرجعية: أسر الوفر)	
أسر الكفاف	1.128 (0.89)
أسر العوز	1.165 (1.12)
مكان الإقامة (المرجعية: الحضر)	
الريف	1.036 (0.43)
الإقليم الجغرافي (المرجعية: المحافظات الكبرى)	
الساحل	1.563* (1.90)
شمال شرق سورية	1.173 (1.38)
الجنوب السوري	0.806 (-1.24)
إدلب	0.805 (-1.43)
الانتماء الطائفي (المرجعية: السنة)	
العلويون	0.598** (-2.47)
الدروز	0.770 (-0.39)
طوائف أخرى	0.871 (-1.05)

نسبة السنة في العينة نسبتهم المقدرة في المجتمع السوري بنحو 75%، في حين جاءت نسبة العلويين والدروز أقل من النسب المقدرة؛ إذ تشير الإحصاءات أن نسبة العلويين 11-12%، والدروز 2-3%⁽⁴⁹⁾، وربما يرجع ذلك إلى خفض حجم العينة على نحو لا تعبر فيه إلا عن الذين أبدوا آراءهم في المتغير التابع وهو سؤال الهوية.

2. نتائج نموذج الانحدار اللوجستي

تشير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي إلى أن النموذج إجمالاً ذو دلالة إحصائية⁽⁵⁰⁾؛ ما يعني أن مجموعة المتغيرات المستقلة المدرجة قادرة على تفسير جزء مهم من التباين في إدراك الهوية الوطنية في سورية. وقد بلغ عدد الحالات المستخدمة في التحليل 2711 حالة⁽⁵¹⁾، وهو ما يوفر أساساً إحصائياً مناسباً لاختبار الفرضيات المطروحة.

الجدول (3)

نتائج نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي

المتغير التابع	إدراك الهوية الوطنية
المتغيرات المستقلة	
الجنس (المرجعية: ذكر)	
أنثى	1.107 (1.26)
العمر (المرجعية: 18-29 عاماً)	
44-30	0.963 (-0.37)
59-45	1.126 (1.14)

49 Muhammad Tayyab, Shahid Ahmad Afridi & Maria Hamid, "Sectarian Divide as a Cause of Protracted Conflict: A Case of Syria (2011-18)," *Liberal Arts and Social Sciences International Journal (LASSIJ)*, vol. 4, no. 2 (2020), pp. 294-305; Yaron Friedman, "The Enigma of the Number of 'Alawis in Syria: 11% Indeed?" *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 53, no. 1 (2026), pp. 17-36.

50 جرى اختبار معنوية النموذج إجمالاً باستخدام اختبار F للنماذج المعممة Linearized Design-based F-test؛ إذ بلغت قيمة الاختبار $F(19,2692) = 2.06$ عند مستوى دلالة $p = 0.0045$ ، وهو ما يشير إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم معنوية النموذج، ومن ثم تفسر المتغيرات المستقلة مجتمعة جزءاً ذا دلالة إحصائية من التباين في إدراك الهوية الوطنية.

51 انخفض عدد الحالات من 2788 حالة، وهو عدد المستجيبين الذين أدلوا بآرائهم في سؤال المتغير التابع الخاص بتصور الهوية الوطنية. وفي سؤال الوضع الاقتصادي، كانت 77 إجابة غير صالحة (إجابة بـ "لا أعرف")، فُصّفت قيماً مفقودة، واستبعدت من التحليل الإحصائي، واقتصرت التقدير على الحالات الصالحة فحسب.

الطائفي. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء موقع الطائفة داخل بنية الصراع وتجاربها مع النظام السابق.

● التفاعل بين الطائفة والإقليم (الطائفة العلوية × الساحل)

أجرينا هذا التفاعل لمعرفة تأثير العنف الطائفي في منطقة الساحل الذي وقع في آذار / مارس 2025، وافترضنا أن النتيجة ستكون عدم تأييد تصور الهوية الوطنية الواحدة (الفرضية التاسعة). ولكن النتائج تكشف عن أثر دال إحصائياً لمتغير التفاعل (علوي × الساحل)؛ إذ بلغت نسبة الأرجحية (OR = 2.087, p < 0.05). ويعني ذلك أن لدى الأفراد العلويين المقيمين في منطقة الساحل احتمالاً أعلى من الضعف لتبني تصور الهوية الوطنية مقارنة بغيرهم. ويمكن تفسير ذلك بأن الطائفة العلوية التي كان يُنظر إليها على أنها طائفة النظام السابق وفي معقله، تنظر إلى الاندماج الوطني بعد سقوط النظام بوصفه "استراتيجية بقاء"، وتحاول - من خلال التمسك بهذه الهوية - تحقيق الاندماج والحماية، خاصة مع شعورها بفقدان الحماية السياسية. فعلى الرغم من انخفاض نسبة تبني تصور الهوية الواحدة لدى العلويين بـ 40% مقارنة بالفئة المرجعية (السنة)، فإن علويي الساحل تتضاعف لديهم نسبة تبني الاندماج الوطني مقارنة بالفئة المرجعية. ويُذكر أن نسبة العلويين في الساحل في العينة 53%، في مقابل 45% في المحافظات الكبرى.

● الإقليم الجغرافي

أظهرت النتائج أن متغير الساحل يقترب من الدلالة الإحصائية (OR = 1.563, p < 0.10)؛ ما يشير إلى ميل سكان الساحل إلى تبني تصور أكثر إيجابية للهوية الوطنية مقارنة بالمحافظات الكبرى، وإن كان هذا الأثر عند مستوى دلالة أضعف. ويدعم هذا الأمر تبني العلويين فيه تصور الاندماج الوطني بنسبة أكبر، إضافة إلى عامل آخر سببته في قسم الاحتمالات المتوقعة.

ب. المتغيرات غير الدالة إحصائياً

● العمر

لم تظهر الفئات العمرية المختلفة أي دلالة إحصائية؛ ما يعني انعدام فروق واضحة بين الأجيال في تبني تصور الهوية الوطنية، وهو أمر يدل على عدم صحة الفرضية الأولى.

● الجنس

لم يظهر متغير الجنس دلالة إحصائية؛ ما يشير إلى انعدام فروق جوهرية بين الذكور والإناث في إدراك الهوية الوطنية، وفي ذلك دلالة على عدم صحة الفرضية الثانية.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع	إدراك الهوية الوطنية
	متغيرات التفاعل	
العلويون × الساحل	2.087**	
	(1.98)	
الدروز × الجنوب	0.942	
	(-0.08)	
عدد الحالات	2711	

ملاحظة: القيم تمثل نسب الأرجحية Odds Ratios، والقيم بين الأقواس تمثل إحصائية t.

* 0.10 < p, ** 0.05 < p, *** 0.01 < p

المصدر: المرجع نفسه.

أ. المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية

بالنظر إلى نتائج نموذج الانحدار اللوجستي، واستناداً إلى مستوى الدلالة الإحصائية (p-value < 0.05)، يتبين وجود ثلاثة متغيرات رئيسة ذات أثر دال إحصائياً في تفسير إدراك الهوية الوطنية، هي: المستوى التعليمي (دراسات عليا)، والانتماء إلى الطائفة العلوية، ومتغير التفاعل بين الانتماء العلوي والإقامة في منطقة الساحل.

● التعليم العالي (دراسات عليا)

تشير النتائج إلى أن الأفراد الحاصلين على دراسات عليا تزيد احتمالات تبنيهم تصوراً مقتضاه وجود اندماج وطني في المجتمع السوري مقارنة بالفئة المرجعية (التعليم الأساسي أو أقل)؛ إذ بلغت نسبة الأرجحية (OR = 1.92, p < 0.05). ويعني ذلك أن احتمال تبني تصور الهوية الوطنية الواحدة يرتفع بنحو 92% لدى هذه الفئة، وهو ما يدعم الفرضية الثالثة المتعلقة بوجود أثر إيجابي للمستوى التعليمي في تعزيز هذه الهوية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن التعليم العالي يسهم في توسيع آفاق الأفراد المعرفية، ويعزز القيم المدنية والانتماء إلى جماعة سياسية أوسع، على نحو يتجاوز الهويات الفرعية الضيقة.

● الانتماء إلى الطائفة العلوية

تبيّن النتائج أن الأفراد المنتمين إلى الطائفة العلوية تقلل احتمالات تبنيهم تصور الهوية الوطنية الجامعة مقارنة بالسنة (الفئة المرجعية)؛ إذ بلغت نسبة الأرجحية (OR = 0.598, p < 0.05). ويعني ذلك انخفاض الاحتمال بنحو 40%، وهو ما يدعم الفرضية السابعة التي تفترض أنه توجد فروق في إدراك الهوية الوطنية باختلاف الانتماء

المتغير	الفئات	احتمال الاندماج (%)
الإقليم الجغرافي	المحافظات الكبرى	53
	الساحل	64
	شمال شرق سورية	57
	الجنوب السوري	48
	إدلب	48
الفئات العمرية	18-29	53.5
	30-44	52.6
	45-59	56.4
	+60	52.3
	تعليم أساسي أو أقل	53.4
المستوى التعليمي	تعليم ثانوي	53.1
	تعليم جامعي	56.0
	دراسات عليا	68.5
	المحافظات الكبرى	55
الطائفة × الإقليم (السنة)	الساحل	65
	شمال شرق سورية	59
	الجنوب السوري	50
	إدلب	50
	المحافظات الكبرى	42
الطائفة × الإقليم (العلويون)	الساحل	53
	شمال شرق سورية	46
	الجنوب السوري	37
	إدلب	37
	المحافظات الكبرى	55

المصدر: المرجع نفسه.

أ. الاحتمالات بحسب الطائفة

تشير نتائج الاحتمالات المتوقعة المستخرجة من نموذج الانحدار اللوجستي إلى تفاوت ملحوظ في تصورات الاندماج الوطني بين المكونات الطائفية في المجتمع السوري، وهو يظهر أن السنة يسجلون أعلى احتمال نسبي لتبني تصور الهوية الوطنية (55.5%)، مقارنة بالعلويين (43.0%)؛ ما يتسق مع نتائج نموذج الانحدار التي أظهرت انخفاض هذا الاحتمال لدى العلويين. وفي مقابل ذلك، تأتي بقية

● الوضع الاقتصادي

لم تظهر متغيرات الوضع الاقتصادي دلالة إحصائية؛ ما يعني أن الأوضاع الاقتصادية لا تؤثر تأثيراً مباشراً في إدراك الهوية الوطنية ضمن هذا النموذج، وهو أمرٌ يعني عدم صحة الفرضية الرابعة.

● مكان الإقامة

لم يظهر متغير الإقامة (الريف مقابل الحضر) دلالة إحصائية؛ ما يشير إلى أن الفروق بين البيئات الحضرية والريفية ليست حاسمة في تشكيل تصورات الهوية الوطنية. وهذا يعني عدم صحة الفرضية الخامسة.

● التفاعل بين التعليم والوضع الاقتصادي

لم يظهر النموذج أي أثرٍ دالٍ للتفاعل بين التعليم والوضع الاقتصادي؛ ما يعني أن تأثير التعليم في إدراك الهوية الوطنية لا يتغير جوهرياً باختلاف الوضع الاقتصادي. وهذا يعني عدم صحة الفرضية الثامنة.

3. احتمالات متوقعة للاندماج الوطني

لا يقتصر تفسير نتائج نموذج الانحدار اللوجستي على نسب الأرجحية، بل يتطلب ترجمتها إلى مؤشرات أكثر وضوحاً من حيث الدلالة الاجتماعية. وفي هذا الإطار، تُستخدم الاحتمالات المتوقعة Predicted Probabilities لتقدير احتمال تبني الهوية الوطنية عند تغيير قيمة متغير معين، مع تثبيت بقية المتغيرات عند قيم محددة، وهو ما يتيح الانتقال من تفسير معاملات مجردة إلى عرض فروق وقابلة للملاحظة بين الفئات. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في هذه الدراسة، نظراً إلى تداخل العوامل الطائفية والجغرافية والديموغرافية، فضلاً عن وجود تأثيرات تفاعلية، وهذا يجعل الاحتمالات المتوقعة أداة أكثر قدرة على إبراز الكيفية التي يتشكل بها إدراك الهوية الوطنية عبر السياقات المختلفة.

الجدول (4)

احتمالات متوقعة لتصور وجود هوية وطنية واحدة بحسب المتغيرات

المتغير	الفئات	احتمال الاندماج (%)
الطائفة	السنة	55.5
	العلويون	43.0
	الدروز	49.1
	طوائف أخرى	52.2

هـ. الاحتمالات بحسب التفاعل بين الطائفة والإقليم

لتفسير سبب ارتفاع احتمال تبني تصور الهوية الوطنية في منطقة الساحل، جرت إضافة تفاعل بين الطائفة والإقليم الجغرافي؛ من أجل تحديد إذا ما كان هذا الارتفاع مرتبطاً بجماعة طائفية بعينها. وتُظهر النتائج أن احتمال تبني السنة في الساحل لهذا التصور يبلغ 65%، وهو أعلى بعشر نقاط مئوية مقارنة بالمحافظات الكبرى (55%) التي يشكلون فيها الأغلبية. ويمكن تفسير هذا الارتفاع في ضوء تأثير السياق الجغرافي؛ إذ إن وجودهم ضمن بيئة طائفية مختلفة دفعهم إلى تبني خطاب وطني أكثر شمولاً، يعكس سعيًا إلى إبراز انتمائهم في توجهه للتخلص من إرث النظام السابق. وعلى غرار ذلك، تُظهر النتائج أن احتمال تبني العلويين في منطقة الساحل لتصور الهوية الوطنية يبلغ 53%، مقارنة بـ 42% في المحافظات الكبرى؛ ما يدل على أن تبنيهم الاندماج الوطني يأتي في سياق عدم تميزهم من سائر فئات الشعب، إضافة إلى الأسباب التي أوردناها سابقًا.

4. مناقشة النتائج

تكشف نتائج النموذج الكمي، عند قراءتها في ضوء الإطار النظري المعتمد، أن الهوية الوطنية في سورية ما بعد النزاع تعمل بوصفها بناءً سياسيًا - اجتماعيًا متحولًا، ولا تعمل بوصفها متغيرًا ديموغرافيًا بسيطًا، يتشكل ضمن تفاعل معقد بين السياق، والخبرة، وبنية الدولة. فعلى الرغم من دلالة النموذج إحصائيًا، فإن انخفاض قيمة اختبار F يشير إلى محدودية القدرة على تفسير المتغيرات المدركة، وهو ما يعكس أن جزءًا مهمًا من تشكّل الهوية الوطنية يقع خارج المتغيرات التقليدية، ويرتبط بعوامل أعمق غير مرصودة، تتصل بتجارب الأفراد مع العنف، وأتمات الحكم، وإعادة تعريف العلاقة مع الدولة.

وينسجم هذا الاستنتاج مع مقاربة أندرسون، التي ترى الهوية الوطنية بوصفها "جماعة متخيلة"؛ أي بناءً رمزيًا يركز على تصورات مشتركة، تتأثر بوسائل المعرفة والسياق التاريخي. وتُظهر نتائج الدراسة أن هذا التخيّل أعيد تشكيله خلال الحرب التي عصفت بالبلاد؛ إذ لا تزال فئات واسعة تبني تصور الهوية الوطنية، لكنه تبني بدرجات متفاوتة ومشروطة بالسياق. وهذا يعني أن "الجماعة المتخيلة" السورية دخلت مرحلة إعادة تفاوض في حدودها ومعناها، وهو ما يفسر استمرارها بوصفها مفهومًا حاضرًا في الوعي، على الرغم من التباين في تبنيها فعليًا. غير أن النتائج لا تقتصر على مقارنة أندرسون، بل تنسجم أيضًا مع تصور بروباكر، الذي يحذر من التعامل مع الهوية بوصفها كيانًا ثابتًا، ويدعو إلى فهمها بوصفها عملية تصنيف سياقية. فالتباينات التي كشفتها النتائج، خاصة على

الطوائف ضمن مستويات وسطية، وهو أمرٌ يشير إلى أن الانقسام ليس حادًا على نحو ثنائي، بل إنه يتوزع عبر طيف من المواقف.

ب. الاحتمالات بحسب الإقليم الجغرافي

تظهر نتائج الاحتمالات المتوقعة تفاوتًا جغرافيًا ملحوظًا في تصورات الاندماج الوطني في المجتمع السوري؛ إذ يسجل إقليم الساحل أعلى احتمال متوقع للاعتقاد متمثل في وجود اندماج وطني بنسبة تقارب 64%، يليه شمال شرق سورية بنسبة تقارب 57%، ثم المحافظات الكبرى بنسبة تقارب 53%، في حين تنخفض هذه النسبة في الجنوب وإدلب إلى نحو 48% لكل منهما. وتشير هذه النتائج إلى أن للسياق الجغرافي دورًا مهمًا في تشكيل تصورات الهوية الوطنية؛ إذ تميز المناطق التي عانت آثار الصراع إلى تسجيل مستويات أدنى من هذا التصور. وفي هذا السياق، تبرز إدلب على نحو خاص.

ج. الاحتمالات بحسب الفئات العمرية

تشير نتائج الاحتمالات المتوقعة إلى أن الفروق بين الفئات العمرية في تصورات الاندماج الوطني محدودة نسبيًا؛ إذ يبلغ الاحتمال المتوقع للاعتقاد المتمثل في وجود اندماج وطني نحو 53.5% لدى الفئة العمرية (18-29 عامًا)، و52.6% لدى الفئة (30-44 عامًا)، و56.4% لدى الفئة (45-59 عامًا)، و52.3% لدى الفئة العمرية (60 عامًا فأكثر). ويشير ذلك إلى أن العمر لا يمثل عاملًا حاسمًا في تشكيل تصورات الاندماج الوطني في المجتمع السوري، وهو ما قد يعكس طبيعة التجربة الاجتماعية والسياسية المشتركة التي مرت بها مختلف الأجيال خلال سنوات الصراع.

د. الاحتمالات بحسب المستوى التعليمي

تشير نتائج الاحتمالات المتوقعة إلى علاقة إيجابية بين المستوى التعليمي وتصورات الاندماج الوطني، وإن كانت هذه العلاقة تظهر على نحو أوضح عند المستويات التعليمية العليا؛ إذ يبلغ الاحتمال المتوقع للاعتقاد متمثل في وجود اندماج وطني نحو 53.4% لدى الأفراد ذوي التعليم الأساسي أو الأقل، و53.1% لدى ذوي التعليم الثانوي، و56.0% لدى الحاصلين على تعليم جامعي. غير أن هذا الاحتمال يرتفع على نحو ملحوظ لدى الأفراد الحاصلين على دراسات عليا ليصل إلى نحو 68.5%. وتشير هذه النتائج إلى أن التعليم العالي قد يرتبط بتصورات أكثر إيجابية للاندماج الوطني، وربما كان ذلك نتيجة لارتفاع مستويات الانكشاف المعرفي والمؤسسي لدى هذه الفئة، وما يرتبط به من تبني لقيم مدنية أكثر اتساعًا تتجاوز الانتماءات الفرعية.

حكم وخبرات عُنف متباينة. فارتفاع احتمال تبني الهوية الوطنية في الساحل، سواء كان ذلك لدى السنة أو العلويين، يشير إلى أن بعض السياقات قد تدفع نحو تبني خطاب أكثر اندماجاً، وإن اختلفت دوافعه بين الجماعات. وهذا يتسق مع أدبيات ما بعد النزاع التي ترى أن العنف قد يحفز، في بعض الحالات، على إعادة تعريف الانتماء ضمن إطار أوسع.

يمكن القول إن نتائج الدراسة تدعم تصور الهوية الوطنية بوصفها عملية تفاوض مستمرة، وأنها ليست بنية ثابتة. فهي لا تختفي في سياق النزاع، ولا تعود تلقائياً بعد انتهائه، بل يُعاد تشكيلها ضمن شروط تتعلق بالأمن، والعدالة، والعلاقة مع الدولة. ومن ثم، فإن التباين في إدراك هذه الهوية في سورية لا يعكس تعددية ثقافية بقدر ما يعكس تبايناً في الخبرات السياسية والاجتماعية، وهو ما يؤكد ضرورة تحليل الهوية في ضوء السياق، بدلاً من تحليلها على أنها متغير مستقل قائم بذاته.

خاتمة

كشفت هذه الدراسة، من خلال الربط بين الإطار النظري والتحليل الكمي، أن الهوية الوطنية في سورية ما بعد النزاع هي نتاج علاقة مركبة بين الأفراد والدولة والسياسي - المكاني، وأنه لا يمكن فهمها بوصفها انعكاساً مباشراً للخصائص الديموغرافية أو الاجتماعية. فقد أظهرت النتائج أن المتغيرات التقليدية، مثل العمر والجنس والوضع الاقتصادي، لا تفسر على نحو كافٍ مسألة التباين في إدراك الهوية الوطنية، في حين برزت أهمية التعليم العالي والتفاعلات السياقية، ولا سيما بين الطائفة والإقليم، بوصفها محددات أكثر تأثيراً.

يتسق ذلك مع مقاربة أندرسون التي ترى الهوية الوطنية في سورية، على الرغم من الحرب، بناءً متخيلًا يمكن إعادة تشكيله ضمن شروط جديدة. وتؤكد النتائج، أيضاً، طرح بروباكر المتمثل في أنها عملية تصنيف سياقية؛ إذ أظهرت التباينات داخل الجماعات نفسها، لا سيما لدى العلويين، أن الانتماء الجماعاتي لا ينتج موقفاً موحدًا، بل يتشكل ضمن الخبرات الجغرافية والسياسية المتباينة. أما مقاربة بشار، فتبين أن استقرار الهوية الوطنية يظل مشروطاً بوجود دولة قادرة على تجسيد المساواة والاعتراف، وهو ما تفتقده السياقات التي تشهد إعادة تسييس للهويات الفرعية.

وبناءً على ذلك، فإن الهوية الوطنية في سورية هي عملية تفاوض مستمر تتشكل في تقاطع بين التجربة الفردية وبنية الدولة؛ بمعنى أنها ليست بنية مستقرة يمكن استجلاء أبعادها كلها عبر متغيرات

مستوى الطائفة والإقليم والتفاعل بينهما، تشير بوضوح إلى أن الهوية الوطنية تُفهم باعتبارها تموضعاً يتغير بحسب السياق، وأنها ليست خاصية ثابتة في الأفراد. ويتجلى ذلك في التفاوت داخل الجماعة الواحدة، كما هو الشأن في حالة العلويين؛ إذ يختلف إدراك هذه الهوية بين الساحل (53%) والمحافظات الكبرى (42%)، وهو أمر يدل على أن الانتماء الطائفي لا ينتج أثراً موحدًا، بل يُعاد تشكيله ضمن سياقات جغرافية - سياسية متباينة.

وفي هذا الإطار، تبدو النتائج الإمبريقية متسقة مع فرضية أن الهوية تُفعل أو تُهمش وفقاً للظروف، وأنها ليست تعبيراً عن انتماء جوهري ثابت. فالفروق المحدودة نسبياً بين السنة عبر الأقاليم، مقابل التباين الحاد لدى العلويين، تشير إلى أن بعض الجماعات تعيش الهوية الوطنية بوصفها إطاراً أكثر استقراراً، بينما تعيشها جماعات أخرى بوصفها خياراً سياقياً يتغير بحسب الخبرة السياسية والأمنية. وهذا يعزز القراءة التي ترى أن هذه الهوية في سورية من قبيل "التصنيف السياسي" أكثر من كونها قراءة معبرة عن رابطة اجتماعية مستقرة.

أما في ضوء أطروحة بشار، فإن النتائج تكتسب دلالة إضافية فيما يتصل بالعلاقة بين الهوية الوطنية وبنية الدولة؛ إذ تشير محدودية أثر المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية، مقابل بروز أثر التعليم، ولا سيما التعليم العالي، والتفاعلات السياقية، إلى أن الهوية الوطنية لا تُختزل في الخصائص الفردية، بل ترتبط بمدى تحقق شروط المواطنة والمساواة في الإطار المؤسسي. فارتفاع احتمال تبني هذه الهوية لدى ذوي الدراسات العليا يمكن تفسيره في ضوء قدرتهم الموسعة على تبني تصور مدني للانتماء، يتجاوز الهويات الأولية، وهو ما يتسق مع طرحه الذي يربط الهوية الوطنية بتجربة مواطنة قائمة على الوعي والاندماج السياسي، لا على الانتماء الثقافي وحده.

وفي مقابل ذلك، تُظهر النتائج المتعلقة بالطائفة والتفاعل الجغرافي أن غياب هذا الإطار المؤسسي المستقر يؤدي إلى إعادة تسييس الانتماءات الأولية، بوصفها بدائل سياقية، وليست جوهراً ثقافياً. فالتباين بين العلويين في الساحل وخارجه، وكذلك اختلاف أمهات إدراك الهوية بين الأقاليم، يعكس ما يشير إليه بشار من أن الهوية ليست تفسيراً للصراع، بل نتيجة لاختلال الدولة. ومن ثم، فإن ضعف القدرة على تفسير النموذج لا يُعد قصوراً منهجياً بقدر ما يعكس طبيعة الظاهرة المدروسة؛ إذ تتشكل الهوية ضمن ديناميات سياسية وتاريخية يصعب اختزالها في متغيرات كمية مباشرة.

وتكشف نتائج الاحتمالات المتوقعة عن أهمية السياق المكاني في إعادة تشكيل الهوية، على نحو يدعم الفرضية القائلة إن الجغرافيا في سورية ما بعد النزاع هي فضاء سياسي - اجتماعي يعكس أمهات

المراجع

العربية

أندرسن، بندكت. **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**. ترجمة ثائر ديب. تقديم عزمي بشارة. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

باكير، محمود. **هندسة "الهوية الوطنية"... سورية المستقبل**. سلسلة قضايا. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2025.

بشارة، عزمي. "تأملات في مسألة الهوية". تبين. العدد 41 (صيف 2022).

الزغبى، زيدون. "الهوية الوطنية في الدساتير السورية: ظروف النشأة وانعكاساتها في الدساتير السورية". قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية. العددان 19-20 (تموز/ يوليو 2022).
في: <https://acr.ps/1L9F2Bo>

الزغير، خلود. **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة والقومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري (1946-1963)**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

عرودي، بدر الدين. "الهوية الوطنية السورية بين الإشكالية والالتباس: التاريخ والواقع والمستقبل". أبحاث اجتماعية. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 2020. في: <https://acr.ps/1L9F2DI>

غليون، برهان. **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة**. ط 2. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

"المركز العربي يعلن نتائج استطلاع المؤشر العربي في سورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2025/8/31
في: <https://acr.ps/1L9F2lj>

هوبزبوم، إريك جيه. **الشعوب والقوميات منذ عام 1780: المنهج والخرافة والحقيقة**. ترجمة مصطفى إبراهيم علي حجاج. أبوظبي: هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة؛ دار الكتب الوطنية، 2013.

الأجنبية

Allport, Gordon W. *The Nature of Prejudice*. Cambridge, MA: Addison-Wesley Publishing, 1954.

كمية. ومن هنا، فإن إعادة بناء هذه الهوية تتطلب إعادة بناء الدولة نفسها بوصفها إطاراً مؤسسياً جامعاً يضمن المساواة والعدالة، ويحوّلها من تصور متخيل متنازع عليه إلى خبرة اجتماعية يومية معيشة.

- Hurtado, Sylvia. "Linking Diversity with the Educational and Civic Missions of Higher Education." *The Review of Higher Education*. vol. 30, no. 2 (2007).
- Jennings, M. Kent & Richard G. Niemi. "Continuity and Change in Political Orientations: A Longitudinal Study of Two Generations." *American Political Science Review*. vol. 69, no. 4 (1975).
- Jetten, Jolanda et al. "Consequences of Economic Inequality for the Social and Political Vitality of Society: A Social Identity Analysis." *Political Psychology*. vol. 42 (2021).
- Kalyvas, Stathis N. "The Ontology of 'Political Violence': Action and Identity in Civil Wars." *Perspectives on Politics*. vol. 1, no. 3 (2003).
- Mickelson, Roslyn Arlin & Mokubung Nkomo. "Integrated Schooling, Life Course Outcomes, and Social Cohesion in Multiethnic Democratic Societies." *Review of Research in Education*. vol. 36, no. 1 (2012).
- Paasi, Anssi. "Region and Place: Regional Identity in Question." *Progress in Human Geography*. vol. 27, no. 4 (2003).
- Reeskens, Tim & Matthew Wright. "Nationalism and the Cohesive Society: A Multilevel Analysis of the Interplay among Diversity, National Identity, and Social Capital Across 27 European Societies." *Comparative Political Studies*. vol. 46, no. 2 (2013).
- Smith, Anthony D. *National Identity*. Reno: University of Nevada Press, 1991.
- _____. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Basil Blackwell, 1986.
- Stewart, Frances (ed.). *Horizontal Inequalities and Conflict: Understanding Group Violence in Multiethnic Societies*. Kofi Annan (foreword). London: Palgrave Macmillan UK, 2008.
- Bar-Tal, Daniel, Aurel Harrison Diamond & Meytal Nasie. "Political Socialization of Young Children in Intractable Conflicts: Conception and Evidence." *International Journal of Behavioral Development*. vol. 41, no. 3 (2017).
- Ben Shitrit, Lihi, Julia Elad-Strenger & Sivan Hirsch-Hoefer. "Gender Differences in Support for Direct and Indirect Political Aggression in the Context of Protracted Conflict." *Journal of Peace Research*. vol. 54, no. 6 (2017).
- Brubaker, Rogers. *Ethnicity without Groups*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.
- Cockburn, Cynthia. "War and Security, Women and Gender: An Overview of the Issues." *Gender & Development*. vol. 21, no. 3 (2013).
- Cox, Fletcher D. & Timothy D. Sisk (eds.). *Peacebuilding in Deeply Divided Societies: Toward Social Cohesion?* Cham: Springer International Publishing, 2017.
- Fiedler, Charlotte & Christopher Rohles. "Social Cohesion after Armed Conflict: A literature Review." *Discussion Paper*. no. 7/2021. German Development Institute. 2021.
- Friedman, Yaron. "The Enigma of the Number of 'Alawis in Syria: 11% Indeed?" *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 53, no. 1 (2026).
- Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell, 1983.
- Haddad, Fanar. "Sectarian Identity and National Identity in the Middle East." *Nations and Nationalism*. vol. 26, no. 1 (2020).
- Hinnebusch, Raymond. "Identity and State Formation in Multi-sectarian Societies: Between Nationalism and Sectarianism in Syria." *Nations and Nationalism*. vol. 26, no. 1 (2020).

Syria Education Sector Analysis: The Effects of the Crisis on Education in Areas Controlled by the Government of Syria, 2010-2015. Damascus: UNICEF Syria, 2016.
at: <https://acr.ps/hBy2sYf>

Tayyab, Muhammad, Shahid Ahmad Afridi & Maria Hamid. "Sectarian Divide as a Cause of Protracted Conflict: A Case of Syria (2011-18)." *Liberal Arts and Social Sciences International Journal (LASSIJ)*. vol. 4, no. 2 (2020).

Wessel, Terje. "Does Diversity in Urban Space Enhance Intergroup Contact and Tolerance?" *Geografiska Annaler: Series B, Human Geography*. vol. 91, no. 1 (2009).

Whitt, Sam. "Ethnic Trust, Minority Status, and Public Goods in Post-conflict Societies." *Journal of Peace Research*. vol. 58, no. 6 (2021).

Wickes, Rebecca et al. "Ethnic Diversity and Its Impact on Community Social Cohesion and Neighborly Exchange." *Journal of Urban Affairs*. vol. 36, no. 1 (2014).

Wooldridge, Jeffrey M. *Introductory Econometrics: A Modern Approach*. 8th ed. Boston: Cengage, 2025.